متمم

مجلة ربع سنوية يصدرها مركز
التواصل والمعرفة المالية (متمم)

العدد (الرابع) مايو 2023م

مؤتمر
القطاع المالي حلول واقعية
لمستقبل القطاع والاقتصاد العالمي

"المملكة نقطة مضيئة"
في خضم عالم قلق اقتصادياً وسياسياً

ضيف العدد معالي
رئيس مدينة الملك عبدالعزيز
للعلوم والتقنية

مركز التواصل والمعرفة المالية
Comm. & Financial Knowledge Center

مؤتمر القطاع المالي والتحديات الراهنة

يسر مركز التواصل والمعرفة المالية أن يضع بين أيديكم العدد الرابع من مجلة "متمم"، الذي تضمن تغطية موسعة لأعمال النسخة الثانية من مؤتمر القطاع المالي، الذي عقد في مدينة الرياض يومي 15 و16 مارس بمشاركة كبيرة من صنّاع القرار في القطاع المالي وكبار التنفيذيين والمستثمرين محلياً وإقليمياً ودولياً، إلى جانب نخبة من الأكاديميين والخبراء والمتخصصين.

وفي حوار العدد، استضافت المجلة معالي رئيس مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية الدكتور منير بن محمود الدسوقي، الذي استعرض منجزات المدينة وخططها نحو الرقي بمستقبل المملكة وأبنائها في مجالات البحوث العلمية والابتكارات المرتبطة بتقنيات العصر الحديث.

كما سلّط العدد الضوء على المشاركة الثرية لوفد المملكة العربية السعودية في أعمال الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي للعام 2023، والذي استعرض التقدم المحرز في إطار رؤية السعودية 2030، ومسيرة التحول والتنمية التي تستهدف الوصول لاقتصاد مزدهر ومتنوع ومنفتح على فرص التعاون المشترك مع العالم. كذلك اشتمل أيضا على مجموعة من المواضيع والمقالات التي شارك في إعدادها عدد من المسؤولين والمتخصصين، بالإضافة إلى العديد من التقارير المالية والاقتصادية التي تهدف إلى تعزيز مصادر المعرفة المالية، وإثراء الوعي والثقافة المالية والاقتصادية بشتى مجالاتها.

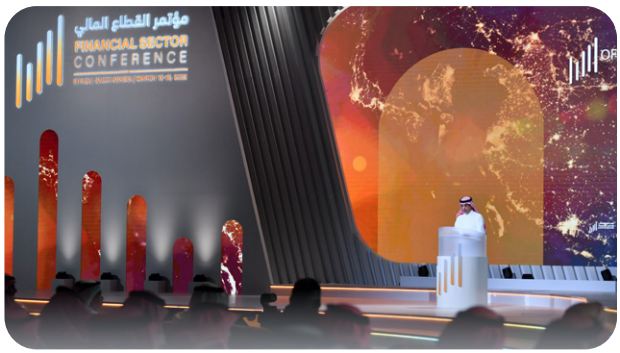

04
موضوع العدد

16
تقرير دافوس

26
ضيف العدد

حقوق التأليف والنشر محفوظة لمركز التواصل والمعرفة المالية (متمم)، ولا يجوز اقتباس جزء من هذه المجلة أو إعادة طباعتها بأي وسيلة دون موافقة كتابية من المركز، إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل مع وجوب ذكر المصدر.

الآراء الواردة في المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر مركز التواصل والمعرفة المالية (متمم).

للتواصل والمشاركات:

مركز التواصل والمعرفة المالية (متمم) - هاتف : 966118216160+ - البريد الإلكتروني : CFKC@mof.gov.sa

مؤتمر القطاع المالي الثاني 2023... يستعرض مستجدات اقتصاد العالم وتحدياته الراهنة

معالي وزير المالية يلقي كلمته في افتتاح مؤتمر القطاع المالي

شهد المؤتمر مشاركة أكثر من 150 كيانا وصانع قرار

استضافت مدينة الرياض، يومي 15 و16 مارس 2023، بمركز الملك عبدالعزيز الدولي للمؤتمرات، أعمال جلسات النسخة الثانية من مؤتمر القطاع المالي، الذي يُنظمه شركاء برنامج تطوير القطاع المالي ممثلاً في (وزارة المالية، والبنك المركزي السعودي، وهيئة السوق المالية)، بمشاركة صنّاع القرار في القطاع المالي وكبار التنفيذيين في المؤسسات المالية محلياً وإقليمياً ودولياً، إلى جانب نخبة من المستثمرين الدوليين، والشركات الاستثمارية العالمية، والبنوك الدولية، ورجال الأعمال، والأكاديميين والمتخصصين.

وحظي المؤتمر بتفاعل كبير من خلال حضور 3200 مشارك من 82 دولة، وأكثر من 150 كياناً، وسط تطلعٌ عالمي إلى مستقبل مالي مشرق ومتنوع، وتواجد العديد من ممثلي كبرى المؤسسات المالية العالمية إلى جانب وزراء للمالية للاستماع إلى أكثر من 100 متحدث، وأكثر من 65 جلسة حوارية، وورشة عمل تخصصية، لمناقشة أوضاع القطاع المالي والاقتصادي بالمملكة والعالم، وآلية بناء خارطة طريق واضحة لتحقيق النمو والازدهار للقطاع المالي في المستقبل، كما ناقشت جلسات المؤتمر مستقبل المجتمع المالي العالمي تحت شعار "آفاق مالية واعدة" من خلال تمكين التقنية، وتنويع الاستثمار، وتعزيز التعاون الدولي من أجل اقتصاد أخضر.

الأسس الاقتصادية والمالية

وفي كلمته في افتتاح المؤتمر رحب معالي وزير المالية رئيس لجنة برنامج تطوير القطاع المالي محمد بن عبد الله الجدعان بالحضور، ودعاهم لأجل مناقشة أفضل الحلولِ لتجاوز التحديات التي تواجه القطاع المالي العالمي حاضراً ومستقبلاً، مؤكداً أن المؤتمر يشكل فرصة للاستفادة من الخبرات ومشاركة الأفكار للتعامل مع اقتصاد عالمي مليء بالتحديات والفرص، وجعل القطاع المالي العالمي أكثر قوة وتأثيراً ومرونة لتعزيز الابتكار وازدهار القطاع الخاص.

ونوه معالي الوزير إلى أحداث بنك سيليكون فالي، التي قال إنها تقدم دروساً للمنظمين والمستثمرين والمؤسسات المالية. وتؤكد أن التنفيذ الفعال للتدابير الاحترازية الكلية يساهم في الحفاظ على مرونة النظام المالي ضد صدمات من هذا النوع، مشيراً إلى أن هذا ما يشاهد بوضوح في السوق السعودي، حيث يوازن منظمو القطاع بين دورهم المهم في تنظيم القطاع وحماية الاستقرار المالي ودعم نمو هذا القطاع الهام، مبينا أن منظومة البنية الأساسية التقليدية والرقمية بالمملكة ازدهرت ووضعت أهدافاً طموحةً لتطوير القطاعِ المالي.

التقدم السعودي مالياً واقتصادياً

وأكد معالي وزير المالية أنَّ السعوديةَ أصبحت أحد أسرع أسواق المال نمواً على مستوى العالم، حيث زادتْ أصول القطاع المصرفي بنسبةِ 37% منذ 2019، وبلغت 3.6 تريليونِ ريال مع نهاية العام الماضي، كما ارتفع عدد شركات التقنية المالية من 20 شركة في 2019م إلى 147 شركة في 2022م.

وقال إن المملكة احتلت المركز الأول في مؤشر رسملة سوق الأسهم ومؤشر حقوق المساهمين، في وقتٍ تواصل فيه مسيرتها باعتبارها شريكاً موثوقاً للمستثمرين، حيث انضمت خمس مؤسسات مالية دولية لبرنامج المتعاملين الأوليين المحلي، كما أعلن صندوق الاستثمارات العامة إتمام الإصدار الأول من السندات الخضراء الدولية بقيمة ثلاثة مليارات دولار في أكتوبر، ثم إتمام الإصدار الثاني بقيمة 5.5 مليار دولار في الشهر الماضي. كما ضخ صندوق التنمية الوطني العام الماضي نحو أربعة مليارات دولار لدعم المستثمرين المحليين والدوليين لتنفيذ مشاريع في قطاعات الصناعة والطاقة والتعدين والخدمات اللوجستية.

وأشار معاليه إلى أن عدد الشركاتِ الصغيرةِ والمتوسطةِ تضاعف منذ العام 2016م، وأن ملكية النساء السعوديات بلغت 45% من هذه الشركات، معبراً عن فخره بما وصلت إليه المرأة السعودية من مكانة رفيعة في الكثير من المجالات والقطاعات.

المؤتمر تناول الخيارات الاستراتيجية للقطاع المالي في ظل المتغيرات

شهد المؤتمر إقامة عدد من الجلسات الحوارية كانت إحداها بعنوان "الخيارات الاستراتيجية للقطاع المالي على خلفية الوضع الاقتصاد العالمي"، بمشاركة رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة ستيت ستريت، رونالد بي أوهانلي، ورئيس مجلس إدارة مجموعة "كريدي سويس"، سويسرا أكسل بي ليمان.

وناقش المشاركون خلال الجلسة الأطر والتشريعات التنظيمية القوية التي أثبتت أهميتها للجهات المالية في المناخ الاقتصادي السائد، والتي تعمل على إحداث التوازن للقطاع المالي، كما تطرقوا إلى بعض الحلول للتغلب على التحديات التي تواجه الحكومات والشركات كالتضخم الكبير الذي حدث في السنوات الأخيرة وسبل تحقيق الاستقرار المالي للمنظومات المالية والاقتصاد العالمي.

وتناول المشاركون مدى ارتباط اقتصادات العالم ببعضها البعض وتأثير التغيرات الجيوسياسية عليها، وكيف أصبح الشرق الأوسط أولوية استثمارية استراتيجية للجهات المالية العالمية، وريادة المملكة في قطاع الاستثمار وقوة وتوسع الاقتصاد السعودي وازدياد الفرص فيه.

وزير المالية مشاركًا في أولى جلسات المؤتمر

من جلسات اليوم الأول للمؤتمر

معالي وزير الاستثمار أثناء جلسة استثمارات الغد

تمكين التحول الاقتصادي والمالي

وعقدت جلسة حوارية أخرى بعنوان: "استثمارات الغد.. القطاعات الاستراتيجية الثلاثة عشر"، شارك فيها معالي وزير الأستثمار المهندس خالد الفالح والرئيس المشارك لأنشطة الأسواق العالمية (سوشياتي جنرالي) ألكسندر فلوري، ورئيس (جولدمان ساكس) تود دبليو ليلاند، ورئيس الأسواق العالمية (بنك أوف أمريكا) جيم ديمير.

وخلال الجلسة أكد معالي وزير الاستثمار خالد الفالح، أن المملكة تمضي على المسار الصحيح لمضاعفة حجم الاقتصاد والتنويع في مجالات الاقتصاد والاستثمار للوصول إلى أكبر اقتصاديات العالم، مبينا أن المملكة تعد أحد أكثر الأسواق استقطاباً للاستثمارات، داعيا المجتمع الدولي للوعي بالفرص السانحة والموجودة في المملكة.

وتطرق المشاركون إلى توفر قطاعات النمو المخصصة في المملكة للمستثمرين للاندماج بعمق في الاقتصاد السعودي، وطرق تغيير السياسات، والبحث والتطوير، وتنفيذ الإصلاح لدعم استراتيجية الاستثمار، وتسريع دعم القطاع المالي في الاستثمار والشراكات، وبحث الفرص الاستثمارية في المملكة، وأهمية التعاون الدولي ونماذج الاستثمار المشترك.

معالجة التحديات الاقتصادية المشتركة

معالي محمد الجاسر أثناء مشاركته بالمؤتمر

وفي جلسة بعنوان "**مكانة المصارف الإنمائية متعددة الأطراف في المنظومة المالية**"، أكد معالي رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية محمد الجاسر أن الأوضاع السياسية في العالم تؤثر على المشهد الاقتصادي العالمي، وأن الركود الاقتصادي أدى إلى تبعات أثرت بدورها على الدول الفقيرة، موضحا أن هذه المشاكل والأزمات الاقتصادية في العالم، تتطلب إيجاد بنوك إنمائية متعددة الأطراف لمعالجة التحديات الاقتصادية المشتركة.

وقال إن البنوك الانمائية تؤدي دوراً محورياً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية رغم التحديات التي تواجهها، مما يفرض على المصارف تحديد الأولويات العالمية، وتعزيز الأطر التنظيمية، وتحسين مبدأ الشفافية، والمساعدة في تعزيز أسواق المال المحلية، مما يسهم في جلب الاستثمارات من دول العالم، مؤكدا أن البنك ملتزم بتوفير منظومة شاملة تعتمد على قيم التعددية ومبادئ التمويل الاسلامي، لإبراز دور البنوك الانمائية لتكون شريكة في التنمية الاقتصادية.

نائب محافظ البنك المركزي السعودي أثناء مشاركته في جلسات المؤتمر

وفي جلسة تحت عنوان "**الدور التحويلي للتكنولوجيا الكبيرة في القطاع المالي**"، أوضح نائب محافظ البنك المركزي للرقابة والتقنية الدكتور خالد بن وليد الظاهر، أن التحول التقني الكبير في القطاع المالي يسهم في زيادة الكفاءة وخفض التكاليف والوصول لخدمات مصرفية أكثر كفاءة للمستهلك، مبينا أن اقتصاد المملكة يرتكز على المواهب الشابة في قطاع التقنية، وأن البيانات تُعد من الأصول الضخمة حين تتم الاستفادة منها بشكل صحيح، إضافة إلى أهمية حماية البيانات ووجود التشريعات والتنظيمات التي تحمي بدورها خصوصية العملاء في مختلف القطاعات، مشيراً إلى وجوب الحد من المخاطر وتوفير رؤية واضحة للحوكمة باستخدام البيانات، مفيدا بأن البنك المركزي يُعد دوره رقابياً على القطاع المالي للتأكد من تقديم الخدمات الميسرة للمستهلك ولتمكين مُقدم الخدمات من تحديد خدماته بشكل أفضل، مبيناً أن تدشين بعض اللوائح والبنوك الرقمية عزز من تحديد استخدام البيانات لتوفير الخدمة المطلوبة للمستهلك.

من جلسة "تصميم نموذج للمعاشات التقاعدية والادخار"

وشهد المؤتمر عقد جلسة حوارية تحت عنوان: "**تصميم نموذج للمعاشات التقاعدية والادخار مناسب لطول العمر**"، شارك فيها معالي وزير الاقتصاد والتخطيط الأستاذ فيصل بن فاضل الإبراهيم، والأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ماتياس كورمان ورئيس مجلس إدارة البنك الأهلي السعودي سابقا الأستاذ عمار الخضيري.

وأكد الإبراهيم خلال الجلسة أن نظام المعاشات في دول العالم يسعى لتحقيق العديد من الأهداف، مبيناً أن التركيبة السكانية تغيرت في دول العالم، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في آلية المعاشات التقاعدية وسن التقاعد، لافتا إلى أهمية المرونة والابتكار في نظام التقاعد والمعاشات في المملكة، إلى جانب الاستفادة من الخبرات السابقة، مبيناً أن مشاركة المرأة في سوق العمل تزيد من مدى الاحتياج لإعادة النظر في سن التقاعد والمعاشات التقاعدية، مما يسهم في تحسين وتطوير الأنظمة والمرونة المالية في دول العالم.

وفي جلسة تحت عنوان: **"دور أسواق رأس المال في تحفيز سوق الإسكان"**، أكّد معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والإسكان الأستاذ ماجد بن عبدالله الحقيل، أن الوزارة مستمرة في العمل على تحسين رحلة برنامج الإسكان، وتطوير منتجات مالية مُبتكرة لدعم السوق السكني، إضافة إلى تعزيز سوق التمويل، بما يرفع من كفاءة العرض والطلب.

وأوضح معاليه أن برنامج الإسكان يواصل خلال مرحلته القادمة رفع نسبة تملك الأسر السعودية إلى 70% بحلول عام 2030، مشيراً إلى توفير مئات آلاف الوحدات السكنية لخدمة شرائح أكبر من المجتمع، واستهداف الفئات الأشد حاجة، وزيادة جاذبية القطاع للاستثمار من قبل القطاع الخاص، مما يضمن استقرار القطاع واستدامته، مستعرضا دور البنوك السعودية في التمويل لرفع كفاءة قطاع الإسكان، مشيراً إلى أنه منذ انطلاق رؤية السعودية 2030 ارتفع سوق الرهن العقاري إلى 24%، مضيفا: "أننا نريد أن ننطلق للمرحلة الثانية، ونحتاج السوق المالية التي يمكن أن تأخذنا للاستدامة أو تأسيس شركات إعادة تمويل سعودية"، منوهاً بأن التعاون مع القطاع الخاص هو مفتاح لتطوير سوق الإسكان.

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والإسكان متحدثاً بالمؤتمر

تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

ناقشت جلسات المؤتمر في يومه الثاني تمويل قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة مع النمو الهائل للقطاع إقليميًا ودوليًا. وأشارت عضو مجلس إدارة مؤسسة ميدل إيست فينتشر كابيتال في الإمارات العربية المتحدة السيدة تالا الجابري إلى وجود فجوة تمويلية كبيرة لهذا القطاع، وقالت: "إن 95% من الشركات في المنطقة هي شركات صغيرة ومتوسطة وملف القروض الذي يذهب إليها هو 7% فقط، وهو أدنى مستوى في العالم، مما يشير إلى وجود فجوة هائلة".

وفي جلسةٍ حوارية تمحورت حول تشكيل مستقبل تدفقات الأموال العالمية، قال الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة، وزير المالية والاقتصاد الوطني في مملكة البحرين: "إنّ على البنوك التقليدية أن تعمل على التحول لتتأقلم مع الواقع الجديد، وتتعامل معه على أنه فرصة للنمو في المستقبل"، مضيفا: "أنّ التحدي حاليًا هو كيف يمكن أن توضع الأنظمة والتشريعات للمستقبل".

كما شارك في هذه الجلسة معالي وزير المالية المصري الدكتور محمد معيط، حيث قال: "الرقمنة والابتكار في القطاع المالي تهدف دومًا إلى أن تتحرك الأموال بشكل أسرع وأكثر كفاءة، لذا يجب أن يكون ذلك بطريقة حذرة وتشريعات متقدمة تواكبها لضمان تفادي الآثار السلبية التي قد تحدث".

وعن ريادة الأعمال في المملكة، قال معالي الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة للشركة السعودية للاستثمار الجريء الدكتور نبيل كوشك: "يأتي اهتمام المملكة بتطوير ريادة الأعمال في المملكة من خلال مستهدفات وضعتها في إطار رؤية السعودية 2030 وبرامج التمويل وتحديث السياسات واللوائح في المنظومة المالية، مما انعكس على ازدهار هذا القطاع ومساهمته في الاقتصاد والأسواق المالية الرئيسية والموازية في المملكة".

كما أضاف المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة إس تي في الأستاذ عبدالرحمن طرابزوني: "مرّت المشاريع والابتكارات في المملكة بثلاث موجات، الأولى كانت استنساخ للتجارب العالمية الناجحة وتطبيقها في المملكة، أما الثانية فهي عندما أصبح لدينا منشآت تبتكر وتصمم بحسب احتياجات السوق لدينا، في حين كانت الموجة الثالثة عندما كبرت المشاريع التي بدأت في المملكة وأصبحت تخرج للأسواق العالمية".

جانب من جلسة ريادة الأعمال

استعراض تطورات التقنيات المالية في معرض مصاحب للمؤتمر

شهد مؤتمر القطاع المالي 2023 في نسخته الثانية إقامة معرض مصاحب لفعاليات المؤتمر، ضم العديد من الأجنحة للجهات والمؤسسات المالية في القطاعين العام والخاص، وقدم في هذه الأجنحة والأقسام عروض عن الإنجازات والمستهدفات، وكذلك المنتجات الحديثة المرتبطة بالتقنية المالية والتطورات المصاحبة لها، كما شاركت غالبية شركات التقنية المالية العاملة في المملكة، إضافة إلى عدداً من البنوك السعودية.

وزار المعرض غالبية جمهور المؤتمر والمتخصصين والعاملين في القطاعات المالية المختلفة، واطلعوا عن كثب على التطورات المتسارعة عن التقنيات المالية والمصرفية المفتوحة، وواقع التطورات للقطاع في ظل التحديات التي يشهدها الاقتصاد العالمي .

جانب من الحضور الكثيف للمؤتمر في ردهات مركز الملك عبدالعزيز للمؤتمرات

مناقشات الخبراء وورش العمل

وخلال يومي المؤتمر ناقش عدد من الخبراء والمسؤولين المحليين والإقليميين والعالميين عدداً من المواضيع المالية والاقتصادية، حيث تركزت مناقشات الخبراء حول 12 موضوعاً تفاصيلها كالتالي:

1. تحول التركيز من تجنب المخاطرة إلى الفرص الجديدة في قطاع التأمين.
2. ارتفاع معدلات الرهن العقاري والخطوات التالية في هذا الجانب
3. العملة الرقمية للبنك المركزي: المال العام في العصر الرقمي.
4. المملكة العربية السعودية المركز الجديد للخدمات المالية.
5. أسواق رأس المال في عصر الأصول الرقمية.
6. دعم اللوائح والمتطلبات الخاصة بالشفافية.

7. عصر تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

8. البيانات المالية المفتوحة: التطور الأساسي القادم.

9. دراسة الوضع الحالي: استراتيجية التقنية المالية للمملكة العربية السعودية

10. الاستفادة المثلى من نماذج المواهب.

11. تمويل القطاع الخاص البديل في بيئة مرتفعة الفائدة.

12. بناء عمق وحركة السوق- تطوير جوانب العرض والطلب.

12 جلسة عقدت على هامش المؤتمر شارك بها مسئولون ومتخصصون من مختلف دول العالم

حضور متنوع لورش العمل المصاحبة للمؤتمر

تمكين المؤسسات المالية لدعم نمو القطاع الخاص

معالي محافظ البنك المركزي يلقي كلمة المؤتمر الختامية

في كلمة ختامية مع نهاية مؤتمر القطاع المالي 2023، أكد معالي محافظ البنك المركزي السعودي الأستاذ أيمن السياري أنّ المؤتمر يأتي في إطار دعم وتطوير القطاع المالي، وتوفير البيئة الممكّنة له، وتعزيز التقنية المالية، وتنمية القدرات البشرية في هذا المجال. كما أنّ للشركات العاملة في القطاع المالي دورًا جوهريًا في رفع مستوى الكفاءات الوطنية وتطويرها، وتمثل عاملًا مهمًا للمساهمة في نضج الكوادر، خصوصًا في ظل التطور المتسارع للقطاع.

وقال معاليه: "جهود البنك المركزي وشركائه في برنامج تطوير القطاع المالي مستمرة في تمكين المؤسسات المالية لدعم نمو القطاع الخاص؛ والمساهمة في نمو الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر دخله، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار. كما نسعى لتوفير بيئة جاذبة لشركات التقنية المالية الناشئة، بما يتناسب مع تطورات الاقتصاد المحلي والعالمي؛ لتمكين الشركات من الابتكار والاستثمار في قطاع التقنية المالية. مع إعطاء أهمية لقطاع التأمين في المملكة، والذي يعدّ قطاعًا واعدًا يشهد نموًا متسارعًا.

اتفاقيات وأرقام

على هامش جلسات مؤتمر القطاع المالي، وقع العربي كابيتال مذكرة تفاهم مع "ليدجر إنفستنغ" لإنشاء صندوق يستثمر في الأوراق المالية المرتبط بالتأمين بقيمة 100 مليون دولار.

إعلان "سدكو كابيتال" إطلاق صندوق تمويل التطوير العقاري الجديد بقيمة 400 مليون ريال.

وقع الصندوق الصناعي والبنك العربي الوطني اتفاقية لتقديم خدمة الاعتماد المستندي، واتفاقية لتقديم برنامج الضمانات.

وقعت شركة معيار المالية مذكرة تفاهم مع مجموعة سعود العريفي لتطوير صندوق معيار جدة الأول العقاري بقيمة 372 مليون ريال.

وقعت معيار المالية مذكرة تفاهم مع "أصيل المالية" لإنشاء صناديق عقارية بحجم مليار ريال سعودي.

أعلنت شركة "مشاركة المالية" عن توقيع اتفاقية مع أنظمة الاتصالات الإلكترونية المتقدمة لاستثمار 500 مليون ريال في قطاع البنية التحتية الرقمية.

وقعت "لين تكنولوجيز" و"منافع" اتفاقية لاستخدام واجهات برمجة التطبيقات للخدمات المصرفية المفتوحة في حلول التمويل.

أعلنت لين تيكنولوجيز عن شراكتها مع "سيركليز" لاعتماد إطار عمل الخدمات المصرفية المفتوحة التابعة للبنك المركزي السعودي.

وقعت شركة شبكة المعرفة-نولجنت اتفاقية مع شركة النهل للحاسب الآلي لتوسيع نطاق خدماتها لتشمل الخدمات المصرفية للقطاعين العام والخاص في المملكة.

أعلنت "أي سي أي" و"إحاطة" إطلاق حلول نشر بيانات إدارة مخاطر السوق الرقمية.

أطلقت شركة معيار المالية صندوق معيار للأسهم السعودية الذي يعد الأول من نوعه في المملكة بدون رسوم إدارية والمعتمد على رسوم أداء فقط.

أطلقت السعودية للاستثمار الجرئ بالشراكة مع هيئة السوق المالية، وبرنامج تطوير القطاع المالي منتج "الاستثمار في صناديق التقنية المالية".

حصلت "تمارا" على نحو 563 مليون ريال (150 مليون دولار) تمويل دين من "غولدمان ساكس"، وهو الأول من نوعه في المنطقة.

أعلنت كل من شركة مُلكيّة للاستثمار وشركة الجزيرة كابيتال عن انطلاق فترة الطرح الإضافي لصندوق مُلكيّة عقارات الخليج ريت المدار من قبل شركة مُلكيّة بقيمة 250 مليون ريال.

وقعت شركة لين مذكرة تفاهم مع "تابي" لتعزيز الخدمات المصرفية المفتوحة في المملكة ورفع جودة الحلول المالية.

اتفاقية بين شركة لين وشركة الاتصالات السعودية لتعزيز دور منظومة الخدمات المصرفية المفتوحة.

وقعت شركتا لين وتمارا مذكرة تفاهم للعمل على تمكين الخدمات المصرفية السعودية المفتوحة لمنتجات خدمة "اشتري الآن وادفع لاحقًا".

أعلنت "سدكو كابيتال" وشركة "أجدان للتطوير العقاري" إطلاق صندوق تطوير عقاري جديد بقيمة 450 مليون ريال.

من تكريم الأستاذ يعرب الشيان لشركاء مؤتمر القطاع المالي البنك الأهلي السعودي ومصرف الراجحي وStcPay

83 اتفاقية
بأكثر من **خمسة مليارات ريال**

وقعت فنتك السعودية و"جي آر 360" اتفاقية لتوسيع نطاق الحزم المخفضة لشركات التقنية المالية.

وقعت فنتك السعودية وآي جي أر سي سكوير اتفاقية لتوسيع نطاق الحزم المخفضة لشركات التقنية المالية.

وقعت فنتك السعودية و"نورنت" اتفاقية لتوسيع نطاق الحزم المخفضة لشركات التقنية المالية.

توقيع اتفاقية بين فنتك السعودية و"ترستد بارتنرز" لتوسيع نطاق الحزم المخفضة لشركات التقنية المالية.

وقعت فنتك السعودية و"سايت" اتفاقية لتوسيع نطاق الحزم المخفضة لشركات التقنية المالية.

آرش المالية تطلق صندوق آرش للبتروكيماويات.

البنك المركزي السعودي يعلن التصريح لشركة التميز لحلول التطبيقات لتقنية المعلومات لممارسة نشاط الدفع الآجل في المملكة.

كشف بنك D360 عن علامته التجارية وخطته بشأن مستقبل الخدمات المصرفية.

وقعت شركة البلاد المالية وكرين شيرز مذكرة تفاهم لادراج صناديق الاستثمار المتداولة في الأسواق الناشئة والأصول المتعلقه بالمناخ في تداول.

توقيع اتفاقية تمويل بين بنك البلاد وصندوق التنمية الزراعية.

وقع بنك التنمية الاجتماعية مذكرة تفاهم مع بنك الرياض لتطوير برنامج صندوق الادخار الخاص ببنك التنمية الاجتماعية.

وقع بنك البلاد وأمريكان إكسبريس السعودية مذكرة تفاهم لتعزيز المصرفية الرقمية نحو تحقيق مُستهدفات المصرفية المفتوحة والابتكار.

توقيع اتفاقية تكامل تقني بين مصرف الإنماء وشركة عمل المستقبل.

توقيع مذكرة تفاهم بين بنك التنمية الاجتماعية وبنك البلاد لوضع برنامج صندوق التوفير لبنك التنمية الاجتماعية.

*وقع بنك التنمية الاجتماعية وشركة هلا السعودية للتقنية المالية اتفاقية ضمن برنامج نقاط البيع .

*أعلنت "رحال" المملوكة لشركة "بدجت السعودية" استحواذها المحتمل على 70% من شركة التنمية لما وراء البحار في المملكة والإمارات والكويت.

أعلنت شركة الخير كابيتال إطلاق صندوق أورورا للرعاية الصحية بقيمة 219 مليون ريال لتطوير عيادات التقنيات الإنجابية المساعدة والاستحواذ عليها.

جوا كابيتال تتعاون مع لين نود لإنشاء شركة ناشئة في التقنية المالية.

أطلقت شركة الرياض المالية وشركة بي إن بي باريبا "منصة أصولي"، وهي أول منصة إلكترونية لخدمات حفظ الأصول.

اتفاقية بين فنتك السعودية وجي آر 360

وقعت "الرياض المالية" وبنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة مذكرة تفاهم لاستكشاف حلول ومنتجات الاستثمار المالي لتعزيز قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

توقيع اتفاقية بين شركة بيان للمعلومات الائتمانية وشركة دينار بهدف تطوير وإثراء القطاع المالي من خلال تبادل المعلومات الائتمانية والحلول المبتكرة بما يرتقي بمستوى الخدمات المالية.

أطلقت فنتك السعودية النسخة الثالثة من برنامج مسرعات الأعمال الخاص بها.

جانب من توقيع أربع اتفاقيات على هامش المؤتمر

الأستاذ حسن آل الشيخ والأستاذة رابعة الشميسي عقب توقيع اتفاقية متمم ولجنة الإعلام والتوعية المصرفية بالبنوك السعودية

"متمم" يبحث فرص التعاون الاستراتيجي بعدد من المبادرات

على هامش فعاليات مؤتمر القطاع المالي، وقع مركز التواصل والمعرفة المالية (متمم)، مذكرتي تفاهم مع كلٍ من لجنة الإعلام والتوعية المصرفية بالبنوك السعودية، ومجلس شؤون الأسرة، ووقع مذكرتي تفاهم عن المركز وكيل وزارة المالية للتواصل والإعلام والمشرف العام على (متمم) الأستاذ حسن بن عبدالرحمن آل الشيخ، فيما مثّلت البنوك السعودية رابعة بنت محمد الشميسي أمين عام لجنة الإعلام والتوعية المصرفية، في حين مثلت مجلس شؤون الأسرة المساعد التنفيذي للمجلس هيلة بنت محمد المكيرش.

وقال آل الشيخ إن مذكرتي التفاهم تأتيان في إطار اهتمام "متمم" ولجنة الإعلام والتوعية المصرفية بالبنوك السعودية ومجلس شؤون الأسرة بإيجاد تعاون استراتيجي في عدد من البرامج التوعوية والتثقيفية، وتعزيز دورهما المشترك لدعم الشراكات والتبادل المعرفي والتثقيفي، والمساهمة برفع الوعي في المجتمع في كل ما يتعلق بالجوانب المالية.

فيما أشارت الشميسي إلى أن التعاون مع "متمم" سيساهم في تقديم المبادرات التي تخدم المجتمع المحلي والاقتصادي والمالي، ونقل الخبرات والمعرفة للمختصين من كلا الطرفين، بالإضافة إلى إقامة شراكة معرفية في المجتمع.

بدورها قالت المكيرش إن الاتفاقية تأتي في إطار سعي مجلس شؤون الأسرة لتعزيز وعي الأسرة من خلال بناء الشراكات ذات النفع والأثر على كافة جوانب حياتها، لاسيما الجانب المالي، لما له من تأثير على تحقيق مستهدفات المجلس في تحسين جودة حياة الأسرة.

الوفد السعودي مع مسؤولي منتدى دافوس

خلال مشاركتها في منتدى دافوس:
المملكة تستعرض رؤيتها
في معالجة التحديات التي تواجه العالم

شكّلت مشاركة المملكة العربية السعودية في أعمال المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد في مدينة دافوس السويسرية، خلال الفترة من 16 – 20 يناير 2023 تحت شعار "التعاون في عالم غير مترابط" فرصة لنقل رؤيتها إلى العالم في قضايا كبرى تناولها المنتدى، وإبراز جهودها في معالجتها محليًا ودوليًا.

وجاءت المشاركة السعودية هذا العام والتي حملت عنوان: "المملكة العربية السعودية.. نظرة مستقبلية" على مستوى قيادي عال، حيث ترأس وفد المملكة، صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان بن عبدالله آل سعود وزير الخارجية، وضم كلا من صاحبة السمو الملكي الأميرة ريما بنت بندر بن سلطان بن عبدالعزيز سفيرة خادم الحرمين الشريفين لدى الولايات المتحدة الأمريكية، ومعالي الأستاذ عادل بن أحمد الجبير وزير الدولة للشؤون الخارجية ومبعوث شؤون المناخ، ومعالي المهندس خالد بن عبدالعزيز الفالح وزير الاستثمار، ومعالي الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان وزير المالية، ومعالي المهندس عبدالله بن عامر السواحه وزير الاتصالات وتقنية المعلومات، ومعالي الأستاذ بندر بن إبراهيم الخريّف وزير الصناعة والثروة المعدنية، ومعالي الأستاذ فيصل بن فاضل الإبراهيم وزير الاقتصاد والتخطيط، ومعالي الأستاذ فهد بن عبدالمحسن الرشيد الرئيس التنفيذي للهيئة الملكية لمدينة الرياض.

وتناولت الموضوعات التي طرحت أمام المنتدى أهم التحديات الحالية على الساحة العالمية، وقد تمحورت حول المناخ والبيئة، وصنع اقتصادات أكثر عدالة، والتقنية والابتكار، والوظائف والمهارات، وتحسين بيئة الأعمال، والصحة والرعاية الصحية، والتعاون الدولي، والمجتمع، والعدالة.

وقد أكد المنتدى ضرورة الحفاظ على الثقة بالنظام العالمي وإحلال الأمن والسلام في المنطقة، ودعم التعاون والحوار بين جميع دول العالم لمواجهة التحديات العديدة الماثلة أمام العالم، لا سيما الأمن الغذائي، وفي هذا السياق أشار وفد المملكة إلى دورها الإيجابي في مجموعة دول العشرين الذي يسهم في مساعدة الدول النامية.

المملكة وتطوير بيئة الأعمال

وخلال جلسات المنتدى واجتماعاته الثنائية استعرض وفد المملكة التطورات المهمة التي تشهدها المملكة على صعيد تطوير بيئة الأعمال، من خلال تنويع الاقتصاد ومصادر الدخل، وتعزيز التنافسية والتعاون الاقتصادي، والجهود المبذولة في مجالات التمكين المجتمعي والاقتصادي الشامل، ومساهمة المرأة في سوق العمل، وتسريع وتيرة خلق الوظائف في قطاعات حيوية جديدة.

وقدّم الوفد رؤى وتطلعات المملكة نحو تنمية قدرات الكوادر والمواهب، ودعم تبنّي الحلول الذكية المبنية على التقنية وحلول الثورة الصناعية الرابعة، بما يسرّع وتيرة التحول الرقمي القائم على الاستثمار في التقنيات المتقدمة، ضمن مساعي المملكة لتحقيق مستهدفاتها في مجال التقنية والابتكار.

كما أكد الوفد على التقدم الذي أحرزته المملكة في إطار رؤية السعودية 2030، ومسيرة التحول والتنمية التي تستهدف الوصول إلى اقتصاد مزدهر ومتنوع ومنفتح على العالم. كذلك ناقش الوفد الحاجة إلى الاستثمار في الحلول التحولية لدفع عجلة التنمية المستدامة حول العالم، وتعزيز مرونة التبادل التجاري وسلاسل الإمداد، وتأكيد أهمية ضمان شمولية أمن الطاقة للجميع.

أسرع نمو بين دول العشرين

وتعد المملكة اليوم مثالًا للنمو العالمي، حيث حققت أسرع نمو اقتصادي بين دول مجموعة العشرين في العام الماضي، ومنذ إعلان رؤية السعودية 2030، ركزت المملكة على تنويع مصادر اقتصادها وزيادة صادراتها غير النفطية، من أجل خلق إيرادات مستدامة على المدى الطويل، وتنويع مصادر النمو الاقتصادي.

وتركز المملكة في رؤيتها واستراتيجياتها التنموية على مقومات الثورة الصناعية الرابعة وتعظيم مكتسباتها في شرايين الاقتصاد الوطني، والمشاركة الفاعلة في التقدم العالمي بالابتكار وتقنياته في الاقتصاد الإنتاجي والخدمي وسياقات الحياة، ومن ثم تطور مجالات التجارة العالمية.

وكانت السعودية قد أطلقت "رؤية 2030" في عام 2016 وهي نهج اقتصادي لخفض الاعتماد على النفط وتأسيس قطاعات جديدة بالاستثمار في القطاعات القائمة، بما في ذلك الطاقة والبتروكيماويات، مؤكدة أنها ستواصل الاستفادة من القطاعات غير التقليدية مثل الترفيه والرياضة لخلق فرص عمل ورفع مستويات معيشة المواطنين وجذب المواهب، إضافة إلى المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

اتفاقيات بين المملكة والمنتدى

وترسيخًا لجهود التعاون الدولي بين المملكة والمنتدى الاقتصادي العالمي، فقد وقّع الوفد اتفاقيتين، تهدف الأولى إلى تعزيز فرص الشراكة القائمة بين المملكة والمنتدى واستكشاف الفرص المستقبلية، وتحديد الفرص التي تعمّق العلاقة لدعم تحول المملكة، والدفع بالأجندة العالمية بما يتماشى مع الأهداف الرئيسية للمنتدى.

بينما هدفت الاتفاقية الثانية إلى تعزيز الرعاية الصحية الحكيمة، وتفعيل أطر التعاون بين القطاعَيْن العام والخاص والمختصين في هذا المجال. وستعمل الاتفاقيتان على انضمام المملكة إلى التحالف العالمي للقيمة في مجال الرعاية الصحية التابع للمنتدى، والإسهام في تعزيز الوعي المجتمعي في هذا المجال، علاوة على الاستفادة من خبرات المنتدى ومرئياته في صياغة استراتيجية تحسين الرعاية الصحية الحكيمة على المستوى العالمي.

معالي وزير الاتصالات والأميرة ريما ومعالي وزير المالية في اجتماعات دافوس

"السعودية نقطة مضيئة"
في خضم عالم قلق اقتصادياً وسياسياً

قالـت رئيسـة صندوق النقد الدولي، كريسـتالينا جورجيفا، خلال جلسـة المنتـدى الاقتصادي العالمي فـي دافـوس، إن المملكة العربية السـعودية "أصبحت نقطة مضيئـة للاقتصاد العالمي"،

كريستالينا جورجيفا

مشـيدة بالتقـدم الـذي أحرزتـه والإصلاحـات التـي شـهدتها فـي ظل رؤيـة 2030، مضيفـة إنهـا كانـت تنظر بإعجـاب فـي كيفيـة مواجهـة اقتصاد المملكـة للتحديـات العالميـة بـدءا مـن انعـدام أمـن الطاقـة وصعوبـات سلسـلة التوريـد، مرورا بأحـداث عالمية التأثيـر مثـل الحـرب الروسـية الأوكرانية التـي سـاهمت فـي ارتفـاع التضخـم وأسـعار المـواد الغذائيـة فـي جميـع أنحـاء العالـم.

حضـــور لافـــت ومشـــاركـــة ثريـــة

مـن جهته قـال الكاتب الاقتصادي حسين بن حمد الرقيب، إن الحضور السعودي فـي فعاليـات منتـدى دافـوس الاقتصـادي كان لافتا بل مبهـرا، وأنـه علـى مـدى سـنوات عديـدة مـن المتابعـة للمنتدى لم يـرَ حضـوراً سـعودياً بهـذه القـوة والتأثيـر واسـتخدام لغـة الأرقـام، وهـذا يـدل على أن هنالك شـغفا بالعمـل وطمـوحـا كبيـرا وهدفـا سـاميا للوصـول إلـى أقصى مدى بأقصـر الطـرق وأقلهـا كلفة.

وأضاف الرقيب في مقالة صحفية نشـرت في صحيفـة الرياض مؤخراً، إن الـوزراء المعنيين بالاقتصـاد والماليـة والاسـتثمار والسـياحة والاتصـالات والتقنيـة حضروا إلى المنتـدى وحقائبهـم تحمـل كمـآ هائـلآ من الإنجازات التي تحققت خـلال الأعـوام الخمسـة الأولـى من تدشـين رؤيـة المملكة 2030 أذهلـوا الحضـور بتلـك المنجـزات التـي لا يمكـن أن تتحقـق فـي هـذا الزمـن القصيـر إلا بـإرادة قويـة وإدارة حصيفـة، كمـا أن الخطـط والبرامـج المسـتقبلية تشـي بـأن هنالـك نقلـة نوعيـة تشـهدها المملكـة ودورًا فاعـلآ فـي الاقتصاد العالمي، وتوقعات بـأن تكـون مقصـداً للاسـتثمارات الأجنبيـة والسـياحة الفريـدة والمبتكـرة والصناعـة التـي تتبني الثـورة الصناعيـة الرابعـة.

وأكـــدت جـورجـيـفـا أنـه وعـلـى الـرغـم مـن هـذه الاضطرابات العالمية، إلا أنـها أعجبت بالاقتصاد الـسـعـودي، الـذي قـال صـنـدوق الـنـقـد الـدولـي الـعـام الـمـاضـي إنـه يـقـود تـوقـعـاتـه لـلـنـمـو الاقتصادي العالمي لعام 2023 مـن جـمـيـع دول الـشـرق الأوســط وآسـيـا الوسطى، مضيفة: "عندما زرت الـمـمـلـكـة الـعـربـيـة السعودية، تأثرت بشكل لا يصدق بالتقدم الذي أحـرزتـه الـبـلاد فـي تنفيذ رؤيــة 2030 وأصـبـحـت نقطة مضيئة للاقتصاد الـعـالـمـي"، مـسـتـطـردة بقولها: "وهذا يحدث في وقت صعب للغاية بالنسبة للعالم".

وأشـــــادت جـورجـيـفـا بـالـتـغـيـيـر الـــذي طـرأ عـلـى الـسـيـاسـة الـمـالـيـة الـسـعـوديـة، والإجـــراءات التي يتم اتخاذها لمعالجة انـعـدام الأمـن الـغـذائـي والـطـاقـة، وزيـادة نسبة مـشـاركـة الإنـــاث فـي الـقـوى الـعـامـلـة، فـضـلآ عـن الاسـتـثـمـارات الـتـي تقوم بها المملكة لتأمين الاستقرار الاقتصادي. في المستقبل، حيث بلغت نسبة مشاركة العمالة النسائية 37% في عام 2022.

قصص نجاح

وقال الكاتب الصحفي في عكاظ، علي محمد الحازمي، في مقال نشر مؤخراً، إن الوفد السعودي رفيع المستوى الذي شارك في منتدى دافوس لعام 2023 ذهب إلى هناك محملاً بالعديد من الخبرات والتجارب وقصص النجاح التي تستحق أن تُحكى وتروى للعالم أجمع، مؤكداً أن رؤية المملكة 2030 هي محور القصة ولب القصيد بفصاحتها وبلاغتها وحبكتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية التي سيتباهى بها ممثلو الوزارات في هذا المنتدى العالمي.

وأضاف الحازمي أن الوزارات ستكون قد حكت في دافوس قصص نجاحها، فوزارة المالية عرضت كيف استطاعت المملكة تحقيق الاستدامة المالية، ووزارة الاقتصاد والتخطيط عرضت كيف تفردت المملكة بتحقيق المركز الأول في العالم في النمو الاقتصادي لعام 2022 في ظل حالة عدم اليقين التي تخيم على المشهد الاقتصادي العالمي، كما عرضت وزارة الصناعة كيف زاد حجم الاستثمار في القطاع الصناعي ليتجاوز 1,3 تريليون ريال، كذلك عرضت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات الاستراتيجية المتكاملة للتحول الرقمي للحكومة وبناء اقتصاد ومجتمع رقمي مدفوعاً بالابتكار.

قيادة توقعات

بدورها قالت الصحفية البريطانية كايت أوغلسبي في تقرير لها إنه على الرغم من أن الحرب بين روسيا وأوكرانيا لم تظهر أي بوادر للتوقف واستمرار التضخم العالمي في إعاقة الاقتصادات، إلا أن المملكة العربية السعودية مستعدة لتحقيق طفرة اقتصادية في عام

معالي وزير الدولة للشئون الخارجية يتحدث في إحدى جلسات دافوس

2023، مشيرة إلى أن المملكة تقود توقعات صندوق النقد الدولي للنمو الاقتصادي العالمي لعام 2023 من بين جميع دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

معالي وزير الاقتصاد والتخطيط متحدثاً في جلسات المنتدى

في حين قال تقرير آخر لصندوق النقد الدولي إن المملكة العربية السعودية من المرجح أن تكون واحدة من أسرع الاقتصادات نموآ في العالم في عام 2023، مشيرا إلى أن المملكة مضت بعيدا في تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على عائدات النفط، حيث تعمل الدولة على تحقيق رؤية السعودية 2030 من خلال تعزيز الصناعات مثل الألعاب والرياضات الإلكترونية. مبينا أن المملكة أعلنت العام الماضي، على سبيل المثال، عن خطط لاستثمار 142 مليار ريال (38 مليار دولار) في شركات ألعاب من خلال (شركة مجموعة سافي) للألعاب المملوكة للدولة، كما تواصل المملكة تطويرها لمدينة المستقبل نيوم.

إلى ذلك أشارت وكالة رويترز ضمن تقرير حول مشاركة المملكة بمنتدى دافوس، إلى إن السعودية ستواصل الاستفادة من القطاعات غير التقليدية مثل الترفيه والرياضات الإلكترونية لخلق فرص عمل وتعزيز نوعية الحياة وجذب المواهب، حيث أطلقت المملكة "رؤية 2030" في عام 2016، وتحمل الرؤية أجندة اقتصادية لخفض الاعتماد على النفط وبناء صناعات جديدة مع الاستثمار في الصناعات القائمة بما في ذلك الطاقة والبتروكيماويات، لافتة إلى أن هناك إصلاحات اجتماعية صاحبت الأجندة الاقتصادية، وساعدت في تحقيق التحديث الذي تشهده المملكة.

معالي وزير الاتصالات يوقع أحدى الاتفاقيات على هامش المنتدى بحضور عدد من أعضاء الوفد السعودي

مؤسسة مسك تقدم للعالم **تجربة تفاعلية** لعرض جهودها في "دافوس"

واصلت مؤسسة محمد بن سلمان (مسك) جهودها في خلق فرص التمكين لمجتمع الشباب وإشراكهم في معالجة التحديات العالمية، وذلك من خلال مشاركتها الخامسة في المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد في مدينة دافوس بسويسرا مؤخراً.

وجاءت مشاركة "مسك" في "دافوس" بجناح "مجلس الشباب" الذي يأتي امتداداً لمساعي المؤسسة تجاه تعزيز حوار الأجيال، والذي يجمع القادة بالشباب بهدف تبادل الأفكار ومناقشة الموضوعات ذات الأهمية، ويهدف إلى إيصال أثر المؤسسة إلى مجتمع الشباب عالمياً.

وشهد الجناح الذي جمع نخبة القادة وصُنّاع القرار والمفكرين ورجال الأعمال من أنحاء العالم، زيارة أكثر من 2700 زائر من 68 دولة على مدى 5 أيام.

ومكّنت "مسك" أجيال العالم من الحوار من خلال جناح "مجلس الشباب" الذي أُقيم امتدادًا لمساعي المؤسسة نحو خلق فرص التمكين لمجتمع الشباب وإشراكهم في معالجة التحديات العالمية، حيث صمّمت المؤسسة 4 مناطق تفاعلية في الجناح تمثّلت في منصة الحوار، ومنطقة "المكتبة" التي أتاحت فرصة اكتساب المعارف حول أفضل المبادراتٍ والحلول لأهم التحديات العالمية،

بالإضافة إلى "عالم مسك" وهو المعرض التفاعلي الذي عكس اللحظات الرئيسة لإنجازات ومبادرات المؤسسة محليًا وعالميًا ورحلة تطور منظومتها خلال عقدٍ كامل.

إضافة إلى مبادرة "جيل التغيير" التي قدّمت تجربةً تفاعليةً للتعريف بالمفهوم الذي أُطلق خلال منتدى مسك العالمي في نسخته السادسة وهي الاستثنائية والأضخم؛ لمواكبتها احتفالية ذكرى مرور 10 سنواتٍ على تأسيس المؤسسة.

وشهدت هذه النسخة إقامة 16 جلسة منها 10 جلسات حوارية و6 جلسات للقاء القادة وبلغ عدد المشاركين بهذه الجلسات أكثر من 38 متحدثًا من المملكة والعالم من بينهم: سمو الأمير سلطان بن خالد آل سعود الرئيس التنفيذي لصندوق التنمية الصناعية السعودي، ومعالي وزير الدولة للشؤون الخارجية الأستاذ عادل الجبير، ومعالي وزير الصناعة والثروة المعدنية الأستاذ بندر الخريّف، ومعالي الرئيس التنفيذي للهيئة الملكية لمدينة الرياض الأستاذ فهد الرشيد، والرئيس التنفيذي لشركة نيوم المهندس نظمي النصر، والرئيس التنفيذي لشركة أكوا باور بادي بادماناثان، إلى جانب مجموعة من المسؤولين والتنفيذيين والشباب من مختلف المؤسسات والشركات العالمية.

وقال الرئيس التنفيذي لمؤسسة "مسك" الدكتور بدر بن حمود البدر، إن المؤسسة تركز على إعطاء فرص للشباب السعودي، وتعمل في 4 مجالات مختلفة تشمل ريادة الأعمال والمهارات والقيادة والمؤسسات الشبابية غير الربحية، مشيرا إلى أن القطاع غير الربحي (الخيري) له دور في حل المشاكل العالمية.

وكشف أن المؤسسة نجحت في الوصول إلى 600 ألف شاب على مستوى المملكة في العام الماضي، كما ساهمت في فتح فرص كبيرة للشباب لتمثيل المملكة حول العالم، مؤكدا أن المؤسسة تركز على التأهيل أكثر من تقديم التمويل، كما تركز على إعطاء الفرص والتمكين للشباب، لافتا إلى تقديم بعض التمويل للمؤسسات غير الربحية الشبابية والناشئة.

جناح "مجلس الشباب" التابع لمسك شهد زيارة أكثر من 2700 زائر من 68 دولة

بوفد ترأسه معالي وزير المالية

المملكة تشارك في استعراض تطورات الاقتصاد العالمي باجتماعات الربيع لصندوق النقد والبنك الدوليين

رأس معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان وفد المملكة المشارك في اجتماعات الربيع لصندوق النقد والبنك الدوليين التي عقدت في العاصمة الأميركية واشنطن خلال الفترة من 10 وحتى 16 أبريل 2023م.

وضم الوفد كلا من: معالي محافظ البنك المركزي السعودي (ساما) الأستاذ أيمن بن محمد السياري، والرئيس التنفيذي للصندوق السعودي للتنمية سلطان بن عبدالرحمن المرشد، ومساعد الوزير للسياسات المالية الكلية والعلاقات الدولية عبدالمحسن بن سعد الخلف، ووكيل وزارة المالية للعلاقات الدولية الدكتور رياض بن محمد الخريف، ووكيل وزارة المالية للسياسات المالية الكلية ثامر بن صالح الجارد، وعدداً من المختصين من وزارة المالية والبنك المركزي السعودي والصندوق السعودي للتنمية وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك.

وعلى هامش اجتماعات الربيع لمجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين، شارك الجدعان في اجتماع اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة لصندوق النقد الدولي، واجتماع لجنة التنمية التابعة لمجموعة البنك الدولي. وقد ناقشت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية تطورات الاقتصاد العالمي إضافة إلى توجيهات الصندوق حيال تلك التطورات وأولويات الفترة المقبلة، فيما ناقشت لجنة التنمية تطوير أعمال مجموعة البنك الدولي بهدف الاستجابة لتحديات التنمية.

كما شارك معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان يوم الأربعاء 12 أبريل 2023م في اجتماع الطاولة المستديرة الذي عقد في عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية واشنطن.

وشهد الاجتماع الذي نظمته الرئاسة الهندية لمجموعة العشرين بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين، مشاركة عدد من وزراء مالية دول المجموعة، بالإضافة إلى قياديين من القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية.

وناقش المشاركون تحديات الديون السيادية العالمية، بهدف المساعدة في تعزيز الفهم المشترك للتحديات الناشئة التي يمر بها الاقتصاد العالمي.

لقاءات جانبية لوزير المالية على هامش الاجتماعات

التقى معالي وزير المالية محمد عبدالله الجدعان، على هامش اجتماعات الربيع 2023، بالرئيس العالمي للشؤون الحكومية والسياسة العامة في شركة جوجل السيد كاران بهاتيا، للحديث عن خطة الشركة في المملكة العربية السعودية، ومناقشة فرص التعاون المشترك.

كما التقى معاليه بوزيرة المالية في جمهورية الهند نيرمالا سيتارامان لمناقشة جدول أعمال مجموعة العشرين والتقدم المحرز في البنود المقرر إنجازها.

وشارك الجدعان في الاجتماع الثاني للطاولة المستديرة لبحث الديون السيادية العالمية. وأكد أهمية معالجة الديون السيادية لدى الدول الأشد ضعفاً، وتعزيز العمل المشترك بين جميع أصحاب المصلحة عبر إطار العمل المشترك لمعالجة الديون.

كما التقى بالمدير العام لوكالة التصنيف الائتماني العالمية "فيتش" السيد جيمس ماكورميك، للبحث حول التطورات الاقتصادية بالمملكة في ظل رؤية السعودية 2030.

كذلك ناقش مع رئيس مجلس إدارة مجموعة "بي إن بي باريبا" المصرفية السيد جان لوميير، مجالات التقدم المحرزة في المملكة، والمسائل المتعلقة بجذب الاستثمار والتمويل البديل.

أيضا التقى معالي وزير المالية برئيس مجلس إدارة "ستاندرد تشارترد" السيد خوسيه فينالس لمناقشة الآفاق الاقتصادية والمالية للمملكة وتنمية العلاقات المتبادلة. كما عُقد لقاء مع المرشح الأمريكي لرئاسة مجموعة البنك الدولي السيد أجاي بانغا، وناقش خلاله خطوات وأولويات المجموعة خلال الفترة القادمة، وكذلك تجديد تأكيد المملكة على دعم ترشحه لهذا المنصب.

كذلك التقى معالي الجدعان بالعضو المنتدب وكبير المسؤولين التحليليين في وكالة التصنيف الائتماني العالمية "ستاندرد آند بورز" السيد روبرتو سيفون أريفالو، وبحث معه التطورات الاقتصادية بالمملكة. وبحث مع وزير الدولة البريطاني للتنمية والشؤون الأفريقية السيد أندرو ميتشل، العديد من الموضوعات المتعلقة بالآفاق الاقتصادية العالمية وتوجهات مجموعة البنك الدولي المستقبلية.

كما شارك الجدعان في اجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان مع مدير عام صندوق النقد الدولي. وأكد الاجتماع الثاني لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لدول مجموعة العشرين تحت الرئاسة الهندية، أهمية تعزيز دعم التعافي الاقتصادي العالمي والمحافظة على الاستقرار المالي.

رئيس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية في حوار مع "متمم":

توجهنا المستقبلي تكوين واحة تجمع المبتكريـــن من المملكـــــة والعالم

معالي الدكتور منير بن محمود الدسوقي
رئيس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية

تعتبر مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، مؤسسة علمية حكومية، تقوم بإجراء البحوث العلمية التطبيقية والتخطيط للعلوم والتقنية في المملكة والمشاركة في إعداد الخطط الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار ووضع الاستراتيجيات اللازمة لتنفيذها. مجلة (متمم) أجرت حواراً مع معالي الدكتور منير بن محمود الدسوقي رئيس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، وفي وقتٍ أطلق فيه سمو ولي العهد الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية التي تدعم الاقتصاد القائم على الإبداع والابتكار، سألت المجلة معاليه عن الخطط التي تعمل عليها "المدينة" والتطلعات المستقبلية لخلق بيئة تنافسية للابتكار البحثي، كما وضعت أمام معاليه العديد من الأسئلة التي تفضل بالإجابة عنها في الحوار التالي:

جيل البحث والابتكار الإثرائي

يتصدر الارتقاء بالبحث العلمي الأولويات التي تهدف إليها رؤية 2030 بزيادة قدرة المملكة التنافسية ورفع كفاءة الجامعات والارتقاء بمستوى الطلاب والباحثين، إلى أي مدى أسهمت برامج "كاكست" في تحقيق هذا المستهدف؟

هدفنا أن تصبح "المدينة "من أفضل البيئات استقطاباً للكفاءات العلمية والبحثية

منذ أن أطلق صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظه الله- الأولويات الوطنية للبحث والتطوير والابتكار في يونيو من العام 2022 تحت عنوان "للإنسان نبتكر"، شرعت المدينة في بناء استراتيجيتها الجديدة انطلاقاً من هذه الأولويات، ونستهدف فيها أن تصبح المدينة من أفضل البيئات استقطاباً للكفاءات العلمية والبحثية على مستوى المملكة. وهذا أمر نضعه على رأس أولوياتنا.

ولدى المدينة تجربة طويلة في تطوير الباحثين والطلبة، سواء في الجامعات أو المدارس، على مدى عقود؛ حيث تتيح لهم فرص التدريب وإجراء البحوث في معاملها الوطنية كمعامل التصنيع المتقدم، ومفاعل الأبحاث منخفض الطاقة، ومعامل تصنيع أشباه الموصلات. كما يقدم العديد من الباحثين في المدينة من حملة شهادة الدكتوراه بعض المقررات المتخصصة في الجامعات والكليات. أيضاً تدرب وتشرف المدينة على طلاب برنامج "جيل البحث والابتكار الإثرائي" بالتعاون مع مؤسسة "موهبة" للقيام بالأنشطة البحثية المتقدمة، وتم تدريب أكثر من 1350 طالباً وطالبة في السنوات الأربع الأخيرة، حيث اكتسبوا خبرة علمية وبحثية متميزة أهلت بعضهم للدخول في مسابقات دولية وإحراز مراكز متقدمة مثل المعرض الدولي للعلوم والهندسة "آيسف" 2022، وكذلك الأولمبياد العالمي للروبوتات. كما أسهمت المدينة في حصولهم على مقاعد في الجامعات المحلية والدولية. وتشرف المدينة على برنامج زمالة ابن خلدون بالتعاون مع معهد ماساتشوستس الذي يمكن الباحثات السعوديات بشكل خاص، سواء من المدينة أو من خارجها، في مجال البحث العلمي والتقني، من خلال منحهن الفرصة للعمل مع الباحثين في المعهد واكتساب الخبرات البحثية في أرقى المعاهد العالمية.

فرص تدريب وتطوير الباحثين والطلبة في معامل التصنيع المتقدمة

واحة للابتكار والمبتكرين

ماذا عن تعزيز الاستثمار في تطوير التقنيات وتوطينها وتجهيزها التجاري؟

التوجه المستقبلي للمدينة، إضافة إلى كونها المختبر الوطني للمملكة، هو أن تتحول إلى واحة للابتكار تجمع المبتكرين من حول المملكة والعالم، سواء من القطاع الخاص أو البحثي أو رواد الأعمال أو مؤسسات الاستثمار والتمويل ورأس المال المخاطر، مع إتاحة الاستفادة من بنيتها التحتية ومعاملها الوطنية المميزة للخروج بالتقنيات والمنتجات المبتكرة القابلة للتسويق، وكذلك لتكوين شركات التقنية الناشئة في مجالات الأولويات الوطنية. هذا التوجه يعتمد بالدرجة الأولى على القدرة على عقد الشراكات الفعالة مع مختلف الجهات المعنية وتبني نموذج بيئي منفتح لخلق الزخم اللازم لتوليد مثل هذه الابتكارات. وهذا ما نعمل على تحقيقه حالياً من خلال استراتيجية المدينة.

مبنى لمواقف سيارات "المدينة" يحاكي بيئة تجمعات الابتكار العالمية

ما جهودكم في دعم فرص مشروعات الأعمال المبنية على التقنية؟

ضمن التوجهات التي ذكرتها لتحويل المدينة إلى واحة للابتكار، أطلقنا بالشراكة مع الاتحاد السعودي للأمن السيبراني والبرمجة والدرونز مشروع "الكراج" الذي يربط مختبرات وقدرات المدينة لتقديم الخدمات والدعم لرياديي الأعمال في المشروعات التقنية، خاصة التقنيات العميقة، وهي التقنيات المصممة لحل التحديات الكبيرة كتحديات المناخ والأمراض المزمنة ونقص الغذاء، وتحدي المياه، وما شابهها.

والمشروع عبارة عن مسرعة وحاضنة أعمال، تم إطلاقه أثناء مؤتمر ليب 2022، ونجح في بناء شراكة فريدة مع شركة جوجل ومسرعتها (Google for Startup)، إضافة إلى شراكة مع البرنامج الوطني لتنمية تقنية المعلومات. واستطاع خلال 16 أسبوعًا إقامة 17 فعالية، وخلق 52 فرصة وظيفية، واحتضان 100 شركة ناشئة من 11 دولة حول العالم، وتمكنا -بفضل الله- من إغلاق جولات استثمارية بنحو 33 مليون ريال.

وجاءت تسمية المشروع بـ "الكراج" من فكرة نشوء معظم شركات التقنية العالمية مثل (أبل) و(قوقل) و(أمازون) من كراجات منازل مؤسسيها، فقمنا مع شركائنا بتحويل مبنى مواقف سيارات في المدينة مكون من ثلاثة طوابق بمساحة إجمالية تبلغ 28.500 متر مربع إلى هذا المشروع ليحاكي بيئة تجمعات الابتكار العالمية، مثل (وادي السيليكون)، و(ستيشن أف) وغيرهما.

تمكين الباحثات السعوديات في مجال البحث العلمي والتقني

أكثر من 100 معمل بحثي

نود من معاليكم المزيد من التفصيل في شأن تحسين جودة عمل المختبرات المركزية من خلال تطوير الأنظمة التقنية والبنية التحتية في القطاع، وتمكين الباحثين من الاستفادة من الموارد المالية والبشرية بالمختبرات؟

بناءً على الحوكمة الجديدة للقطاع الذي تشرف عليه حالياً هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار؛ فإن المدينة ستركز على تطوير بنيتها التحتية الخاصة. ولديها حالياً أكثر من 100 معمل تخدم القطاع البحثي في المملكة، ويعمل فيها باحثون تم تأهيلهم بشكل عالٍ للعمل على الأجهزة والأنظمة المتقدمة الموجودة في هذه المعامل، وترتبط هذه المعامل بنظام آلي يتيح لجميع الباحثين والطلاب من جميع مناطق المملكة الدخول والاستفادة من الخدمات التي تقدمها. وتقديم خدمات التقنيات السحابية والافتراضية للوصول للمعامل وإجراء التجارب العلمية لتمكين المجموعات البحثية المهتمة.

وتتميز المدينة بامتلاكها لمعامل الغرف النقية التي تسهم في الكثير من الصناعات المتقدمة والدقيقة كصناعة أشباه الموصلات، وكذلك معامل التصنيع المتقدم، ومفاعل الأبحاث منخفض الطاقة، ومركز قدرات الثورة الصناعية الرابعة وغيرها مما يمكن الاستفادة منه من قبل الجهات الحكومية والقطاع الخاص، ونحن نرحب بذلك لخدمة الأولويات الوطنية للبحث والتطوير والابتكار.

وقد حصلت معامل الغرف النقية على شهادة الأيزو 5 وتصنيف 100 خلال عام 2022م؛ مما يعزز ثقة المستخدم بهذه المعامل وقبول جميع نتائجها على المستوى العالمي. كما حصل المعمل الوطني السيبراني للفحص والتحقق على الشهادات التالية: شهادة الأيزو في نظام إدارة الجودة 9001، وشهادة الأيزو في نظام إدارة السلامة والصحة المهنية 45001، وشهادة الأيزو في نظام إدارة أمن المعلومات 27001 .

محرك أساس لقطاع البحث

برأي معاليكم، ما أبرز التحديات والصعوبات التي تواجه عمل المدينة؟ وما آلية عملها للحد من المخاطر المرتبطة بجوانب البحث العلمي والتقني؟

مشروع كراج يقدم الدعم للأعمال التقنية

من حفل برنامج جيل البحث والابتكار الإثرائي

قطاع البحث والتطوير والابتكار كان يواجه عدداً من التحديات والصعوبات التي تمت دراستها وتحليلها من قبل مركز الحكومة ونتج عنها مجموعة من الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية والتشريعية كإنشاء الهيئة العليا للبحث والتطوير والابتكار برئاسة سمو سيدي ولي العهد، وإنشاء هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار، والفصل بين أدوار وضع السياسات العامة وتمويل القطاع وتنظيمه وتنفيذ البرامج. ولا يزال العمل جارياً على تطبيق حزمة من الإصلاحات لإزالة العوائق أمام القطاع لتحقيق طموحات المملكة. وهيئة البحث والتطوير والابتكار هي الجهة المعنية الآن بوضع استراتيجية القطاع وإيجاد الحلول لجميع التحديات، وهي بصدد الانتهاء من اللمسات الأخيرة على الاستراتيجية تمهيداً لعرضها على اللجنة العليا لأخذ الاعتماد.

والمدينة بصدد إطلاق تنظيمها الجديد لدعم دورها المستقبلي كمحرك أساس لقطاع البحث والتطوير والابتكار بذراعيها المتمثلين في المعامل الوطنية وواحة العلوم والتقنية؛ إذ يوفر التنظيم اختصاصات جديدة مثل: تأسيس الكيانات غير الربحية، واستقطاب ريادي الأعمال، وإنشاء مراكز وواحات التقنية ووضع الممكنات لها، وتحفيز الباحثين والعلماء وريادي الأعمال على استثمار مخرجاتهم في البحث العلمي وتطويرها وتسويقها وتمكينهم من تأسيس الشركات. وسيمنح التنظيم الجديد دوراً مهماً للمدينة في منظومة الابتكار حيث ستشكل الداعم الأكبر لامتلاكها المعامل المجهزة والخبرات المتميزة، وشبكة كبيرة من الشراكات المحلية والدولية، ومنظومة متكاملة من الدعم داخل مدينة الرياض توفر خدماتها للمبتكرين من داخل المملكة ومن خارجها.

برامج التميز المشتركة

هل تحدثنا أكثر عن البرامج التي أطلقتموها مثل برنامج إعداد القادة التقنيين، ما انعكاساتها؟ وما الفرص القادمة التي تدعم وتمكن القيادات في هذا المجال؟

لدى المدينة تجربة مميزة في إعداد العلماء والباحثين السعوديين من خلال برامج التميز المشتركة مع الجامعات والمؤسسات البحثية والصناعية العالمية الرائدة كمعهد ماساتشوستس للتقنية (MIT)، وجامعة ستانفورد، ومعهد كالتك، وشركة بوينج وغيرها.

من خلال 14 مركزاً للتميز يتم تدريب الباحثين السعوديين في هذه المؤسسات لزيادة خبراتهم وصقل مهاراتهم البحثية؛ مما يمكنهم من منافسة القبول في برامج الماجستير والدكتوراه في أرقى جامعات

العالم، ويمنحهم فرصة العمل مع كوكبة من العلماء الحاصلين على جوائز عالمية مثل: البروفيسور شوجي ناكامورا الفائز بجائزة نوبل، والبروفيسور شارلز العشي، والسير جيمس فريزر ستودارت وغيرهم من العلماء المميزين. كما يسهم البرنامج في الوصول إلى اكتشافات علمية وتقنية تحقق التميز البحثي، وتدعم مخرجات الملكية الفكرية.

وتشرف المدينة كذلك على برنامج زمالة ابن خلدون مع (MIT) الذي يمكن الباحثات السعوديات بشكل خاص، سواء من المدينة أو من خارجها في مجال البحث العلمي والتقني من خلال منحهن الفرصة للعمل مع الباحثين في (MIT) كبرنامج زمالة بعد الدكتوراه في مجالات التقنية المتخصصة والمتقدمة ليصبحن قائدات في المجال البحثي بالمملكة. ونعمل حالياً أيضاً على الاستثمار في تأهيل الكوادر المتميزة في المدينة قيادياً وإدارياً من خلال عدد من البرامج التدريبية المختصة للقيادات لإيماننا بأهمية امتلاك هذه المهارات جنباً إلى جنب مع المهارات العلمية والبحثية لنجاح تنفيذ استراتيجية المدينة وتحولها.

بيئة عمل داعمة متكاملة

ما الخطط التي تعمل عليها "المدينة" لخلق بيئة تنافسية للابتكار البحثي؟ وما تطلعاتكم المستقبلية؟

البيئة التنافسية موجودة في المدينة، ودورنا هو الإسهام في دعم هذه البيئة وجعلها أكثر كفاءةً ونشاطاً لتشجيع جهود البحث والتطوير والابتكار على المستوى الوطني. نظرتنا الحالية والمستقبلية مرتبطة بالسعي الوطني نحو رؤية 2030، والتطلعات والأولويات الوطنية التي أعلن عنها سمو سيدي ولي العهد ـ حفظه الله ـ.

من أهم عناصر البيئة التنافسية للابتكار البحثي العلماء والباحثون بالإضافة إلى الوسط الذي يعملون فيه، وعليه قمنا ببناء بيئة عمل داعمة متكاملة تشمل عدة مستويات بدأناها بتوفير الممكنات للعلماء والباحثين لتشجيعهم على الإبداع والابتكار. حيث تمتلك المدينة معامل حديثة ومجهزة بأحدث التقنيات وتطبق أعلى معايير الجودة، كما نستعين بالخبرات المتخصصة من علماء ومنظمات محلية وعالمية تدعم فرق العمل بشكل مستمر.

وعلى مستوى التطوير الوظيفي، عملنا على إطلاق البرامج التدريبية المتخصصة التي يحتاج إليها منسوبو المدينة من باحثين وإداريين لرفع كفاءتهم مثل: جائزة مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية للتميز البحثي السنوية التي تهدف لرفع روح التنافسية والارتقاء بمخرجات البحث العلمي والابتكار في المدينة، وتحفيز العاملين في أنشطة منظومة البحث والتطوير والابتكار على توجيه نشاطهم البحثي بما يثري المحتوى المحلي ويخدم تحقيق أهداف المدينة الاستراتيجية. كما أطلقنا برنامج الرئيس للتطوير القيادي لاكتشاف وتطوير وتمكين قيادات المدينة في المجال القيادي، وبرنامج ريادة الأعمال المؤسسية لتشجيع المبتكرين من كوادرها ونشر ثقافة ريادة الأعمال لتعظيم الاستفادة من مختبرات ومرافق المدينة. ودشنا مسار الموارد البشرية لرفع إنتاجيتهم وأدائهم وزيادة الولاء والرضا الوظيفي. كما أطلقنا أكاديمية كاكست لتطوير مهارات الموظفين وتدريبهم على المهارات التقنية والمستقبلية.

ونحن مستمرون في بناء وتعزيز الشراكات الاستراتيجية مع الكيانات العلمية المتميزة محلياً ودولياً لنقل وتبادل المعرفة المشتركة والاستفادة من خبراتهم في عدد كبير من المجالات ذات الاهتمام المشترك.

وعن تطلعات المستقبل، أستطيع القول إن المستقبل مليء بالفرص الواعدة، ونتطلع للمشاركة بصورة فاعلة في دعم وتمكين القطاع ككل من خلال تطوير دور المدينة كمحرك أساس للبحث والتطوير والابتكار وتؤدي دورها كمعمل وطني وواحة للعلوم والابتكار. وسيؤدي المعمل الوطني دوره عبر تفعيل ما يمتلكه من خبرات ومعامل متميزة، وتؤدي واحة العلوم والابتكار دورها الداعم للمبتكرين عن طريق توفير بيئة مناسبة لاحتضان أفكارهم ومشاريعهم وتنميتها لتصبح رافداً مهماً لدعم الاقتصاد المحلي.

تنظيم جديد للمدينة يدعم دورها المستقبلي كمحرك أساس للبحث والتطوير

دور الميزانيـــة العامـــة في التنمية الاقتصادية

د. أحمد بن ناصر الراجحي
أمين مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية

تُعد الميزانية العامة أداة ضرورية لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة التي تنشد الدول تحقيقها، حيث تُشكل الميزانية منطلق السياسة المالية التي ترسمها حكومات هذه الدول لاقتصاداتها. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف تتكامل السياسة المالية (الإيرادات والنفقات الحكومية) مع السياسة النقدية (التحكم بعرض النقود وسعر الفائدة وتنظيم النظام النقدي) والسياسة التجارية (سياسة سعر الصرف والرسوم الجمركية).

وتعمل السلطات المالية على وضع ميزانية تتعادل فيها الإيرادات والنفقات، مما قد يتطلب أحياناً تقليص النفقات وزيادة الضرائب، إلا أنه في فترات الركود تكون هناك حاجة لسياسات توسعية تسبب عجزاً في الميزانية تتم تغطيته لاحقاً بعدة طرق منها الاقتراض، أو طباعة النقود. وما من شك فإن استمرار عجز الميزانية من شأنه زيادة الدين العام -مجموع العجز المتراكم- مما يجعله عبئا تمويليا حينما تكون الفوائد على الدين مرتفعة جداً لدرجة أن تصبح أكبر من الإنفاق على البنود الخاصة بقطاعات مهمة مثل الصحة أو التعليم.

من ناحية أخرى، تقوم الميزانية العامة بدور التخطيط الاقتصادي قصير الأجل (لعام واحد) والذي لا يتعارض مع خطط متوسطة الأجل (خطط خمسية) أو طويلة الأجل (خطط عشرية) وحتى خطط لفترات أطول من ذلك كما هو الحال في دول تتبنى التخطيط المركزي.

وفي المملكة العربية السعودية، نجد أن الميزانية العامة أدت دوراً محورياً في تحقيق الأهداف الاقتصادية العليا بشكل يسهم في تنمية الاقتصاد الوطني واستقراره بالرغم من ارتباطه بالنفط الذي يبلغ نصيبه 40% من الناتج المحلي وأكثر من 65% من الإيرادات الحكومية.

ومنذ إطلاق رؤية المملكة 2030 عملت الميزانية على تحقيق الاستدامة المالية من خلال إجراءات تستهدف تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية التي تتأثر بتقلبات أسواق الطاقة المرتبطة بالاقتصاد العالمي، إضافة إلى تحقيق التوازن المالي من خلال زيادة الإيرادات غير النفطية. ومن

شأن نجاح هذه السياسة تعزيز المركز المالي للدولة وحمايته من تأثير الصدمات الخارجية، مع المحافظة على مستويات جيدة للاحتياطيات الحكومية التي تدعم استقرار الاقتصاد السعودي.

تجدر الإشارة الى أن السياسات المتبعة في المملكة نجحت إلى حد كبير في الإبقاء على مستويات عجز الميزانية عند مستويات متدنية لا تتجاوز 5% من الناتج المحلي، وهي نسبة مقبولة بالرغم من تقلبات أسعار النفط وإيراداته. بالإضافة لذلك، تمكنت هذه الإجراءات من إبقاء متوسط نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي عند 25% وهو مستوى منخفض مقارنة بالمستويات الدولية، والذي يتوقع له مزيد من الانخفاض مع تحقيق فائض فعلي مقداره 102 مليار ريال في عام 2022م.

باختصار، الميزانية العامة تُمثل جانبا مهما في السياسات الاقتصادية للدول التي تسعى نحو تحقيق أهداف قصيرة الأجل (مثل الاستقرار والنمو الاقتصادي وتنفيذ مشاريع اقتصادية منتجة) وأهداف متوسطة الأجل، (مثل الاستدامة المالية ودعم الصناديق الوطنية والتحكم بالدين العام ومستويات التضخم والبطالة) وأهداف طويلة أجل (مثل التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة).

مؤتمر "مؤتمر "ليب 2023 "
أكبر حدث تقني عالمي احتضنته الرياض

حققت أعمال النسخة الثانية من المؤتمر التقني الدولي "ليب 23" بالرياض العديد من الأرقام القياسية الجديدة على مستوى القطاع منذ انطلاقه عام 2022، بحضور 172 ألف شخص هذا العام؛ ليكون أكبر حدث تقني عالمي من حيث الإقبال. وكشف منظمو ليب، الحدث التقني الأبرز والأكثر إقبالاً في العالم، أنّه تقرر تنظيم نسخة العام المقبل من 4 إلى 7 مارس 2024م لتضمن استمرار المنصة الرائدة في تسريع التحول الرقمي للمملكة.

وتُقام دورة العام المقبل من الفعالية الموسّعة بدعم من وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية، والاتحاد السعودي للأمن السيبراني والبرمجة والدرونز، وشركة تحالف -المشروع الاستراتيجي المشترك المملوك من الاتحاد السعودي للأمن السيبراني والبرمجة والدرونز وإنفورما العالمية- بما يُسهم في تعزيز مكانة المملكة بصفتها أكبر سوق رقمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويواصل "ليب 23" ترسيخ التزامه بتحقيق أهداف رؤية السعودية 2030، حيث شهد على مدار أربعة أيام تسجيل أكثر من 300 ألف زائر من أكثر من 100 دولة، واستضاف نخبة من المستثمرين العالميين بلغ عددهم الألف، بزيادة قدرها 350 شخصاً مقارنةً بالعام الماضي.

وضمّت نسخة 2023 كبرى المجموعات الاستثمارية وصناديق الثروة السيادية والمجموعات العائلية الخاصة، بالإضافة إلى أصحاب رأس المال الاستثماري وصناديق الأسهم الخاصة التي تركز على التكنولوجيا، لتبلغ قيمة إجمالي الاستثمارات التي تديرها هذه الصناديق تريليوني دولار.

تحفيز الاستثمارات الأجنبية

وتجاوزت قيمة الإعلانات والإطلاقات والجولات الاستثمارية أكثر من 9 مليارات دولار، إذ لعب "ليب 23" دوراً بارزاً في تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما يدعم النمو الاقتصادي والمنظومة الرقمية سريعة التطور في المملكة.

وكان من أبرز إعلانات هذا العام استثمارات ضخمة في البنية التحتية والعديد من مراكز البيانات الجديدة على مستوى المملكة، إلى جانب مجموعة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تزيد قيمتها عن مليار دولار، وإطلاق أكاديميات جديدة؛ لتعزيز المواهب المحلية وصقلها.

وجاءت من أبرز جلسات مؤتمر "ليب23" التقني جلسة بعنوان: "الفضاء وعصر الاكتشاف 3.0"، شارك فيها كل من المؤسس لشركة آرتميس للابتكارات الدكتور جون مانكينز، والمؤسس المشارك والرئيس التنفيذي لشركة Space Pespective جين بوينتر، والرئيس الدولي ومحطات الفضاء لشركة "فوياجر سبيس" جيفري مانبر، والرئيس للحلول والمنتجات في مجموعة الاتصالات السعودية STC سعود الشريهي، والرئيس والمدير التنفيذي لعربسات الحميدي العنزي، وأدار الحوار العضو المنتدب لهيئة الفضاء السعودية فرانك سالزجيبر .

وأوضح المؤسس لشركة آرتميس للابتكارات، الذي عمل كفيزيائي في شركة ناسا الفضائية لحوالي 15 عاما، أن إطلاق محطة فضاء جديدة يكلف مليارات الدولارات ويحتاج لبنية تحتية ضخمة، مشيراً إلى أن شركته بدأت في استغلال الطاقة الموجودة في الفضاء والعمل على جلبها للأرض، ويرى فرصاً حقيقية من خلال التواجد في منطقة الشرق الأوسط عبر الشركات والجامعات والمدارس، مؤكداً أن مستقبل الفضاء سيكون مختلفاً تماماً خلال 10 أعوام قادمة.

إطلاق خدمتي الإركاب الحكومي والدفع الإلكتروني في "ليب 2023"

شـهد مؤتمر ليب التقنـي 2023 إطلاق خدمتي (الإركاب الحكومـي، والدفـع الإلكترونـي) على منصـة اعتمـاد، وذلـك بحضـور معالـي رئيس اللجنـة التوجيهيـة بـوزارة الماليـة الأسـتاذ عبدالعزيـز بـن صالـح الفريـح، ومعالـي رئيـس هيئـة السـوق الماليـة الأسـتاذ محمـد بـن عبداللـه القويـز، ومعالـي محافـظ هيئـة الحكومـة الرقميـة المهنـدس أحمـد الصويان، ومسـاعد وزير المالية للشـؤون المالية الأستاذ ياسـر بن محمد القهيـدان، والرئيـس التنفيذي لمركـز نظـم المـوارد الحكوميـة المهنـدس يوسـف بـن عبدالرحمـن الحرقـان. كما شـهد المؤتمر توقيـع عدد مـن الاتفاقيـات الإطارية وهـي: (اتفاقيـة توريـد الأجهـزة التقنيـة، واتفاقيـة الأحبـار والطابعـات والماسـحات، واتفاقيـة الحوسـبة السـحابية)، بالإضافـة إلـى مذكـرة تفاهـم بيـن هيئـة كفـاءة الإنفـاق والمشـروعات الحكوميـة وشـركات ما يكرو سـوفت.

وعلـى هامـش المؤتمـر، وفـي إطـار تعزيـز الشـراكة والتواصـل مـع القطـاع الخـاص، زار الأسـتاذ ياسـر القهيـدان يرافقـه المهنـدس يوسـف الحرقان عدداً مـن الأجنحة المشـاركة فـي المعـرض المصاحـب منهـا شـركة علم، وموبايلـي، و STC، للاطلاع على أبـرز الأنظمة والبرامـج التقنيـة التـي تسـاهم فـي تعزيـز التحـول التقنـي.

معالي الأستاذ عبدالعزيز الفريح
اثناء زيارة مؤتمر ليب

مساعد وزير المالية الأستاذ ياسر القهيدان يطلع
على التطورات التقنية المالية في مؤتمر ليب

بشعار "منظومة رقمية متكـاملة لاسـتدامة الاقتصاد وتعزيز الأمن"

مؤتمر "الزكاة والضريبة والجمارك" يستعرض أفضل التجارب والممارسات العالمية

رعى معالي وزير المالية رئيس مجلس إدارة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان، مؤخراً بمدينة الرياض، أعمال مؤتمر "الزكاة والضريبة والجمارك"، الذي أقيم تحت شعار "منظومة رقمية متكاملة لاستدامة الاقتصاد وتعزيز الأمن"، وسط مشاركة من أصحاب المعالي والوزراء، وأمناء الهيئات الإقليمية والدولية والخبراء والمتخصصين في القطاع الزكوي والضريبي والجمركي، الذين ناقشوا خلال الفترة من (08-09) فبراير 2023، أهم التجارب والتطورات العالمية والمحلية في القطاع، والتحول الرقمي الذي تشهده المنظومة، ومدى تأثير التقنيات الحديثة على كفاءة وفعالية العمليات ودورها في إيجاد اقتصاد رقمي مزدهر.

وأكد معالي وزير المالية في كلمته الافتتاحية، أن مؤتمر "الزكاة والضريبة والجمارك"، يأتي سعيًا من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك لنقل التجارب والخبرات وتطبيق أفضل الممارسات، والاستفادة من فرص التطوير المتاحة في قطاع الزكاة والضريبة والجمارك، فضلًا عن بحث مستجداتها المرتبطة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وقال الجدعان: "إن المؤتمر أقيم في ظل التحديات التي تواجه مسيرة التنمية الاقتصادية العالمية، وهو الأمر الذي يستدعي معه تعزيز الجهود الرامية من خلال رفع مستوى التنسيق بين القطاعات والمنظمات الدولية والإقليمية في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية".

وأضاف: "أن التطوير مستمر في الإدارة الضريبية وتحسن عمليات التحصيل، من خلال الجهود والمبادرات الوطنية، كالبرنامج الوطني لمكافحة التستر التجاري، الذي حد من حجم تعاملات الاقتصاد الخفي، وعزز المنافسة العادلة وحمى المستهلك، بالإضافة إلى التطور في الالتزام الضريبي من خلال دعمها بالحلول التقنية والأتمتة".

من جهته، أشار معالي محافظ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك المهندس سهيل بن محمد أبانمي إلى أن عقد الهيئة للمؤتمر، هو تأكيد لرؤيتها بأن تكون نموذجًا عالميًا في حماية الوطن، وإدارة الزكاة والضرائب والجمارك، وتيسير التجارة عبر الحدود بفاعلية، مع التركيز على رفع مستوى الخدمات للعميل، وذلك من خلال تطبيق أفضل الممارسات، وترسيخ القيم، وترجمتها إلى مبادرات وحلول تُسهم في تعزيز قدرات الجهات الزكوية والضريبية والجمركية.

وقال أبانمي: "ركزت الهيئة خلال المرحلة الماضية على تبني أفضل الممارسات في تنفيذ مبادراتها، بما ينسجم ويتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030، ويأتي في مقدمة ذلك، تطبيق مشروع "الفوترة الإلكترونية" الذي يأتي امتدادًا للنهضة الاقتصادية والتحول الرقمي الذي تشهده المملكة، حيث حقق هذا المشروع نجاحًا لافتًا في مرحلتيه الأولى والثانية، ويَبرُز هذا النجاح في الالتزام الكبير لدى المنشآت مع بدايات تطبيق المرحلة الأولى التي تُعرف بمرحلة الإصدار والحفظ، والذي تجاوزت نسبته 93%".

وأضاف معاليه أنه مع بدء تطبيق المرحلة الثانية من الفوترة الإلكترونية مطلع هذا العام، والتي تُعرف بمرحلة الربط والتكامل، جرى إتمام عملية الربط والتكامل مع أكثر من 400 منشأة، وهي تُمثل المنشآت المشمولة في المجموعة الأولى، حيث تجاوز عدد الفواتير التي شاركتها المنشآت إلكترونيًا مع منصة فاتورة، أكثر من 40 مليون فاتورة.

واستعرض محافظ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، المجهودات التي تقوم بها الهيئة، على مستوى الجانب الأمني، من حيث الاستفادة من التقنيات الحديثة، في إحكام الرقابة الجمركية عبر جميع المنافذ الجمركية البرية والبحرية والجوية، وتعزيز قدرة المنظومة الجمركية، وذلك من خلال بناء محرك المخاطر وفق أفضل الممارسات العالمية.

يشار إلى أن المؤتمر شهد **عقد 15 جلسة حوارية** وورقة عمل، **وأكثر من 30 ورشة عمل** نوعية متخصصة، كما شارك في المعرض المصاحب له **أكثر من 50 عارضًا** من القطاعين العام والخاص، الممثلين عن الجهات المرتبطة بقطاع الزكاة والضريبة والجمارك، واستهدفت أعماله المكلفين، والمستوردين، والمصدرين، والمهتمين بالقطاع من مختلف أنحاء العالم.

ملتقى "بيبان 23".. شبكة ريادية لتعزيز التواصل بين المستثمرين ورواد الأعمال

تحت شعار "فرص تصنع الريادة"، نظمت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) ملتقى "بيبان 23" خلال الفترة من 9 إلى 13 مارس، بمشاركة أكثر من 350 متحدثاً محلياً وعالمياً، و750 عارضاً من رواد الأعمال المحليين والعالميين، وبحضور عدد من أصحاب المعالي الوزراء.

وأتاح الملتقى الفرصة أمام رواد الأعمال للتعرف على الفرص الاستثمارية في المملكة، كما شاركت فيه أكثر من 120 جهة ممكّنة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مجالات الإجراءات والتمويل والخدمات، إضافة إلى مشاركة 34 جهة حكومية تستعرض خدماتها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ بهدف التغلب على جميع التحديات والصعوبات التي تواجهها في القطاعات كافة.

واستعرض الملتقى فعالياته عبر حزمة من الجلسات وورش العمل؛ التي تناولت موضوعات مختلفة في قطاع ريادة الأعمال والاستثمار والمنشآت الصغيرة والمتوسطة. واستهل "باب الانطلاقة" أعماله عبر ورش عمل متخصصة في إعداد الأفكار وبنائها بطريقة محكمة، بالإضافة إلى التعريف بأساليب تجهيز نماذج العمل، حيث يعبر الزائر بين عدة مراحل تبدأ بـ "من الفكرة إلى السوق"، ثم يخوض تجربة معرفية وريادية في "دراسة الجدوى"، وأخيراً يصعد في المرحلة الأخيرة عبر "خطوات تأسيس العمل التجاري".

وأتاح "باب النمو" مجموعة من الورش كإدارة أسواق التجزئة وخصائص الأنشطة التجارية، بالإضافة إلى توضيح مفاهيم وعناصر إدارة سلاسل الإمداد، مع تسليط الضوء على طرق بناء الإستراتيجيات التنافسية الفعّالة والممكّنة للمنظمة لتخفيض تكاليفها وزيادة حصتها السوقية، بجانب جلسات أخرى مثل: "كيف تبدأ مشروعك التجاري في السعودية؟"، و"الإدارة المالية للمنشآت الصغيرة" و"أساسيات العقود التجارية" و"أسس إدارة الموارد البشرية".

الامتياز التجاري

فيما سلطت ورش باب الامتياز التجاري الضوء على طرق الاستثمار في هذا القطاع وأهمية تقييم الفرص، ومعايير تقييم العلامة التجارية وركائز اختيارها، بجانب تبيان "تجربة الحصول على امتياز تجاري" وطريقة "بناء نظام امتياز تجاري مستدام"، بينما قدّم "باب الابتكار" لقاء تعريفيا عن حاضنات ومسرعات الأعمال وأهدافها ومستهدفاتها؛ المساهمة في تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة وروّاد الأعمال.

وفي "منطقة المستثمرين"، استفاد زوار الملتقى من ورشة "كيفية العرض على المستثمرين" التي استعرضت المهارات اللازمة التي تفيد روّاد الأعمال في مرحلة التفاوض مع المستثمرين، وكشفت ورشة "أهمية استقطاب المستثمرين لنمو منشأتك" أنواع الاستثمار ومراحله المختلفة وأثره على نمو أعمال المنشآت.

من جانب آخر، استعرض "باب التجارة الإلكترونية" ورشا متعددة، مثل "الابتكار في العلامة التجارية" و"التدريب على التجارة الإلكترونية" و"المفاهيم الأساسية في التصدير والتجارة الدولية"، وشهدت "قاعة الإبداع" ورشا مهمة طرحت تفاصيل "الفوترة الإلكترونية"، وأهمية "المنافذ الذكية"، ونتائج "الأثر الاقتصادي لبرنامج ضمان التمويل"

فيما ناقش المشاركون في "قاعة شغف" مجموعة من المواضيع الحيوية مثل "الابتكار العقاري"، و"دور التوطين في تحقيق الريادة قطاع الطاقة"، وأبرز "مهارات الظهور الإعلامي لرواد الأعمال"، وأخذت "قاعة حلم" مرتاديها إلى "تمكين الصناعة بمنتجات محفزة"، و"الخدمات اللوجستية في المدن الصناعية"، و"البيئة التجريبية التشريعية للبنك المركزي السعودي"، و"فرص ريادة الأعمال في مجال الاستدامة البيئية".

مسابقة كأس العالم لريادة الأعمال

كما توّج معالي وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي، الفائزين في تصفيات نهائي كأس العالم لريادة الأعمال للشركات الناشئة والتي اختتمت أعمالها بفوز المنصة السعودية whitehelmet.

وشهد الملتقى توقيع عدد من الاتفاقيات والاطلاقات، حيث بلغت قيمة الاتفاقيات والإطلاقات 24 مليار ريال (6.40 مليار دولار)؛ بهدف دعم ريادة الأعمال في مختلف المجالات، وتعزيز نمو واستدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وشهدت منصة الإطلاقات إعلان بنك التنمية الاجتماعية تخصيص 24 مليار ريال لتمويل رواد الأعمال والمنشآت الصغيرة والناشئة وأصحاب العمل الحر لمدة 3 سنوات، إضافة لتوقيع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) مع وزارة الصناعة والثروة المعدنية اتفاقية تعاون لإطلاق مسرعات وحاضنات الأعمال الصناعية في قطاع الصناعة وقطاع التعدين، كما تم توقيع اتفاقية مع صندوق التنمية الصناعي بهدف تقديم برامج تدريبية لتحفيز ورفع وعي رواد الأعمال لإقامة مشاريع صناعية.

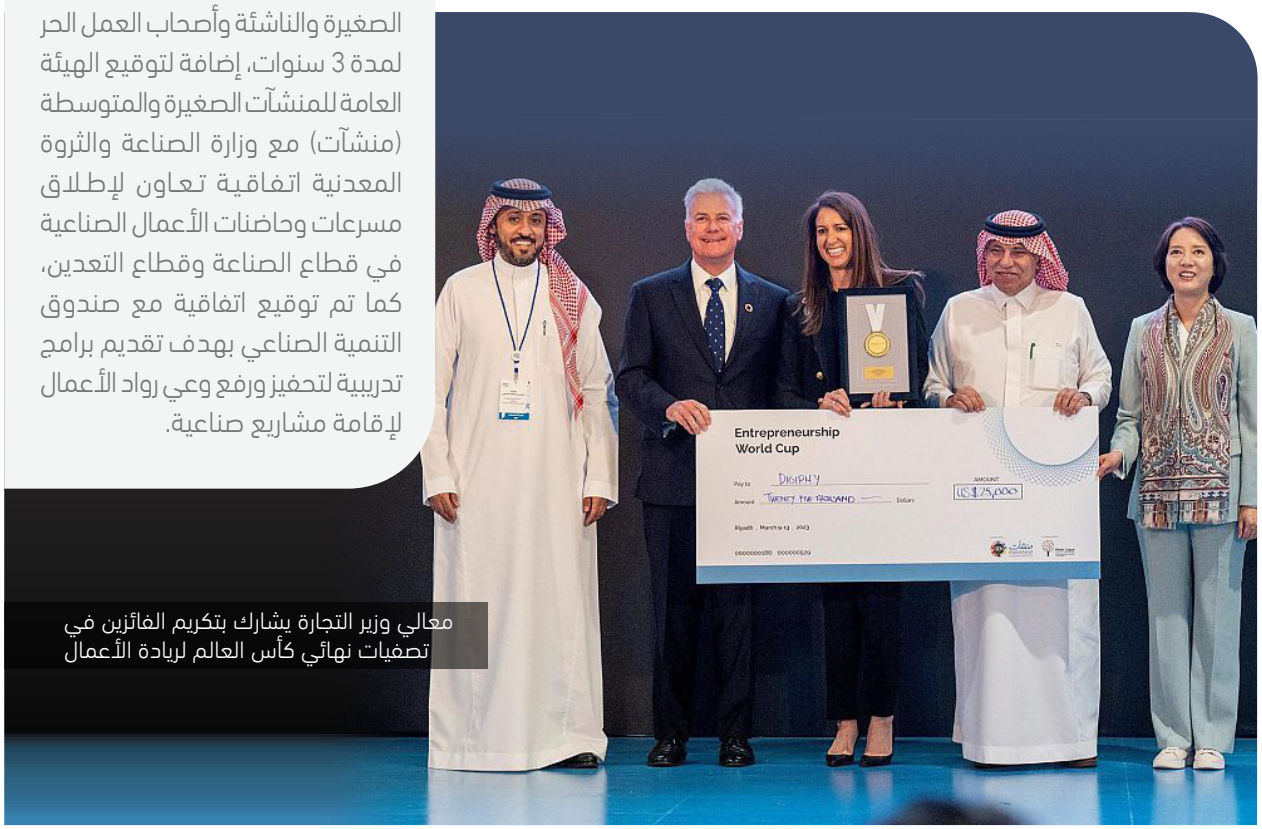

معالي وزير التجارة يشارك بتكريم الفائزين في تصفيات نهائي كأس العالم لريادة الأعمال

المملكة تتقدم 8 مراتب عالمياً في تقرير المواهـــب

تقدمـت المملكـة 8 مراتب عـن العام 2021 فـي تقريـر المواهـب العالمـي 2022م الصـادر عـن مركـز التنافسـية العالمـي التابـع للمعهـد الدولـي للتنميـة الإداريـة IM لتحل في المرتبة الـ 30 مـن بيـن 63 دولـة هـي الأكثـر تنافسـية في العالم، وبينت مؤشـرات التقريـر أنّ المملكـة جاءت فـي المرتبة الـ 7 مـن بين دول مجموعة العشـرين G20 متفوقـة بذلـك علـى دول ذات اقتصـادات متقدمـة فـي العالم مثل: كوريا الجنوبيـة، اليابان، إيطاليا، الصين، الهنـد، الأرجنتيـن، البرازيل.

وشـهد ترتيـب المملكـة تحسـناً فـي جميع المحاور الرئيسـية التي يقيسـها التقريـر وهـي: محـور "الاسـتثمار والتنميـة" وتقدمـت فيـه المملكـة مـن المرتبـة الـ 37 إلى المرتبـة الـ 32، ومحـور "الجاذبية" الـذي تقدمت فيه مـن المرتبـة الـ 35 إلى المرتبـة الـ 20، ومحـور "الاسـتعداد" الـذي تقدمـت فيـه مـن المرتبـة الـ 42 إلـى المرتبـة الـ 41، وحلّـت المملكـة فـي قائمـة الـدول العشـر الأولـى عالميـاً فـي عـدد مـن المؤشـرات الفرعيـة، أبرزها: الإنفـاق الحكومـي علـى التعليـم كنسـبة مـن الناتـج المحلـي الإجمالي 3، الخبـرات الدوليـة للمـدراء 8، تدريـب الخريجيـن 9، تكلفـة المعيشـة 10، مهـارات العامليـن الأجانـب 10، إلـى جانـب تحقيقهـا مراكـز متقدمـة فـي عـدد آخـر مـن المؤشـرات منهـا: تدريـب الموظفيـن في الشـركات 14، تطبيـق العدالـة 15، تحفيـز العامليـن فـي الشـركات 16، جـودة الحيـاة 16، المهـارات اللغويـة 20.

ويأتـي الأداء الإيجابـي للمملكـة فـي تقريـر المواهـب العالمـي 2022م نتيجـة ارتفـاع الإنفـاق الحكومي على التعليـم كنسـبة مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي مقارنة بالعام 2021 ما أدى إلى تحسـن نتائج كافـة المحاور الثلاثة للتقريـر، وتحديـداً محـور الجاذبية الذي يقيـس مـدى الحفـاظ علـى المواهب المحليـة والاسـتفادة مـن المواهـب العالميـة فـي البلد، وذلـك بمقدار 15 مرتبـة مقارنـة بالعـام قبـل الماضـي، إضافـة إلى تحسـن ترتيب المملكة في 22 مـن أصل 31 مؤشـراً فرعياً للتقرير.

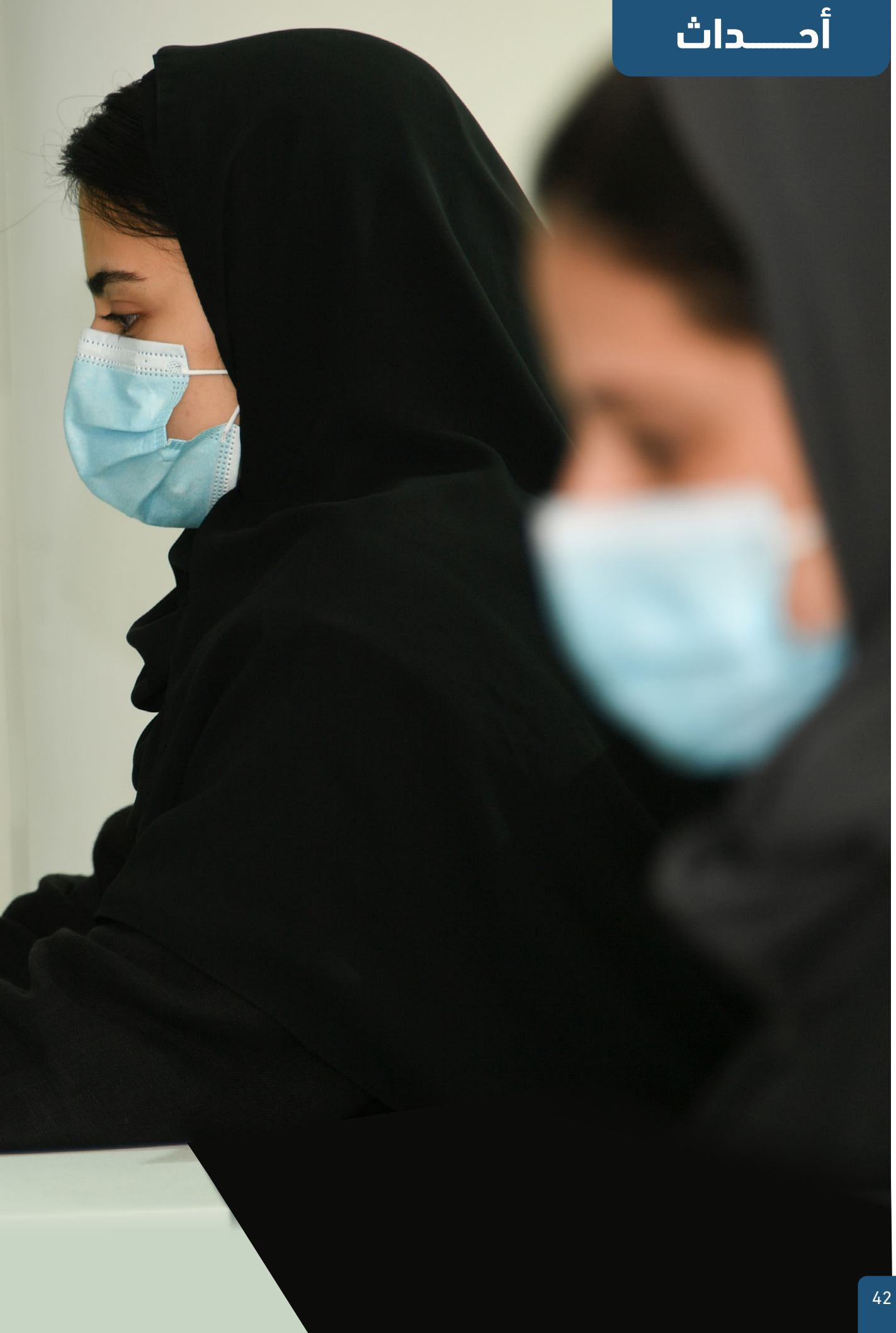

تمكين المرأة بالمملكة... أحد مكامن قوة الوطن

ميزانية 2023 مرحلة جديدة لمواصلة تمكين المرأة السعودية

مع انطلاق رؤية المملكة في العام 2016م، اعتبرت المرأة السعودية أحد مكامن قوة الوطن، وأحد الدوافع الرئيسة لتحقيق الرؤية والتحول الوطني، كشريك أساسي في مسيرتها نحو مجتمع حيوي واقتصاد مزدهر ووطن طموح. وقد تواصلت معدلات تمكين المرأة، في كافة المجالات، حتى فاقت نسبة التمكين التي وضعتها رؤية المملكة 2030.

واعتباراً من ميزانية العام الحالي 2023م، ستبدأ مرحلة جديدة لتمكين المرأة السعودية، ممثلة في مبادرة تمكين المرأة ضمن الميزانية العامة للدولة؛ حيث تعمل وزارة المالية مع فريق عمل إعداد الميزانية العامة للدولة على الأخذ في الحسبان الجوانب المتعلقة بتمكين المرأة السعودية.

مبادرة تمكين المرأة
ضمن الميزانية العامة للدولة

مبادرة أطلقتها وزارة المالية؛ انطلاقاً من اهتمام القيادة الرشيدة بالمرأة، وسعياً لتحقيق تطلعات الحكومة في تمكين المرأة، وبما يحقق الأهداف المنشودة في إطار رؤية المملكة 2030

أهـدافها

تضمين السياسات المتعلقة بتمكين المرأة في السياسات المالية وإدارة المالية العامة، من خلال تضمينها في عملية إعداد الميزانية العامة للدولة.

الإدارة الفاعلة للميزانية في مجال تمكين المرأة وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل.

تعزيز كفاءة الإنفاق في سياسات تمكين المرأة من قبل الجهات الحكومية ذات العلاقة.

تطبيق نهج تمكين المرأة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية.

فهم وتحليل آثار قرارات الميزانية العامة ذات العلاقة بسياسات تمكين المرأة.

تحقيق أهداف هذه السياسات من خلال وضع مؤشرات قابلة للقياس.

إنجازات المملكة في تمكين المرأة

حققت المملكة منذ إطلاق الرؤية تقدماً كبيراً في مجال تمكين المرأة، ونفذت الحكومة العديد من الإصلاحات والمبادرات التشريعية والاجتماعية والاقتصادية التي أسهمت في رفع مستوى مشاركة المرأة السعودية في القطاعين العام والخاص أكثر من أي وقت مضى .

وقد تضمنت تلك الإصلاحات ما يتعلق بسوق العمل وتشغيل المرأة بالشكل الذي يضمن حقوقها، ومنها رفع سن تقاعد المرأة، وعدم التمييز بين الجنسين في الحصول على خدمات التمويل والأجور والوظائف وساعات العمل، وضمان استمرار دفع الرواتب خلال إجازة الوضع.

وساهمت سياسات تمكين المرأة في رفع نسبة مشاركتها في مجالات العمل والمناصب القيادية وعددٍ من المجالات شملت: الرياضة والعدل والتقنية والتجارة والموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والقطاع المالي والتعليم والصحة ومجالات أخرى متعددة.

المرأة في سوق العمل

وقد جاءت زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل وتمكينها لتقلد المناصب القيادية ضمن إطار برنامج التحول الوطني. وكانت نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة السعودية 17% في عام 2017م، واستمرت في التنامي لتصل إلى 35.6% في النصف الثاني من العام 2022م، ولتفوق النسبة المستهدفة في العام 2025م وهي 31.4%. كما انخفضت معدلات البطالة بين السعوديات من 33.1% خلال الربع الثاني من عام 2017م إلى 19.3% خلال نفس الربع من عام 2022م.

وأشار تقرير المرأة والأعمال والقانون الصادر عن البنك الدولي إلى التقدم الكبير الذي أحرزته المملكة في مجال تمكين المرأة في العديد من المجالات نتيجة الإصلاحات التي قامت بها المملكة، حيث قفز مؤشر المملكة في التقرير من 25.63 نقطة في عام 2019 م إلى 80 نقطة في عام 2022م.

مبادرات تمكين المرأة

وقد انطلقت العديد من المبادرات والبرامج في القطاعات الحكومية لتمكين المرأة، ومنها مبادرات وبرامج وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وصندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، وأبرزها: برنامج دعم التوظيف، وبرنامج قرة، وبرنامج وصول، وتحفيز ودعم التوازن بين الجنسين في سوق العمل، ومبادرات التدريب والتوجيه والتدريب الموازي، ومبادرات العمل (المرن، والحر، وعن بُعد)، ومبادرة المنصة الوطنية للقياديات النسائية.

كما قامت وزارة المالية بدور كبير في تمكين المرأة، حيث تُعد الوزارة من الوزارات الرائدة في تمكين المرأة وإبراز دورها كشريك أساسي في تحقيق المنجزات، وكان من أبرز مبادرات الوزارة: زيادة نسبة مشاركة المرأة في جميع المستويات الوظيفية، وضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين، وتنظيم جلسات حوارية تستعرض المنجزات المحققة في ملف تمكين المرأة والتطلعات للمستقبل، إضافة إلى تقديم الدعم اللازم للمرأة في عملها مع القيادات، وإطلاق مبادرة الجلسات الإرشادية، وكذلك إطلاق برنامج تطوير القيادات في الوزارة.

وفي الإطار ذاته قامت أكاديمية الحوار للتدريب التابعة لمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني بإطلاق برنامج دبلوم تمكين المرأة في مهارات حوار القيادة. وفي قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات تم إطلاق العديد من المبادرات والبرامج، من أبرزها: مبادرة رفع مشاركة المرأة في القطاع، ومبادرة مهارات ووظائف المستقبل، وبرنامج زيادة القيادات وزيادة تأنيث الإدارات، وبرنامج قائدات في العالم الرقمي، وجائزة قائدات التقنية، وبرنامج رواد التقنية الثاني، وإطلاق مبادرة دعم وزيادة رائدات الأعمال، وإقامة مجلس تمكين المرأة ورعاية مؤتمر تمكين المرأة السعودية، إضافة إلى مبادرة العطاء الرقمي، وإقامة ملتقى المرأة في علم البيانات.

هذا إلى جانب العديد من مبادرات وبرامج تمكين وتوظيف المرأة، التي أطلقتها القطاعات الحكومية مثل: القطاع العسكري، وقطاعات العدل، وممارسة الأعمال، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتعليم، والرياضة، والصحة، والرعاية الاجتماعية.

كما بذلت المملكة جهوداً كبيرة في تمكين المرأة في ظل رئاستها لمجموعة العشرين 2020م، حيث أطلقت ورعت العديد من المبادرات، مثل: تعزيز الشمول المالي للنساء، وتعزيز الفرص للمرأة في سوق العمل والقضاء على الفجوات بين الجنسين، ومبادرة تمكين تحالف القطاع الخاص لتمكين ودعم التمثيل الاقتصادي للمرأة، ومبادرة وضع تدابير التمكين الاقتصادي للمرأة على المدى الطويل.

"الاستدامة المالية".. أمن اقتصادي واستقرار مؤسسي

ميزانية 2023 تعكس التقدم المتحقق في تنفيذ البرامج الداعمة للنمو والتنوع الاقتصادي

تعرف الاستدامة المالية على أنها قدرة الدولة في المديين المتوسط والطويل على الوفاء بالتزاماتها المالية وتوفير الموارد الكافية لتلبية تلك الالتزامات حال استحقاقها، وهو ما يتحقق عبر سياسات رشيدة تهدف إلى تنويع الإيرادات ورفع كفاءة الإنفاق، والسيطرة على عجز الميزانية بما يقلل مستويات الزيادة في الدين العام وأعبائه، فيما يعرف صندوق النقد الدولي الاستدامة المالية بتثبيت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معين، أو تحديد نسبة معينة من الناتج المحلي الإجمالي يتم استهدافها.

ويعتبر التقييم المستمر للاستدامة المالية أمراً ضرورياً لسياسة الاقتصاد الكلي من أجل تحديد مصادر المخاطر والضعف في الهيكل المالي والهيكل الكلي للبلد واقتراح سياسة مناسبة لتجنب أزمات الاقتصاد الكلي المفاجئة. ومن أهم مؤشرات الاستدامة المالية، تحقيق الاستقرار في نسبة الدين العام، إلى جانب معدل النمو الاقتصادي، والتضخم، وأسعار الفائدة، والدين العام المستهدف من قبل الحكومة، وتُعدُّ قوة الميزانية العمومية مؤشراً أيضاً من مؤشرات الاستدامة المالية.

وتقود الاستدامة المالية في الدول على المستويين المتوسط والطويل إلى تقوية المركز المالي للدولة؛ مما يمكن الدولة من توجيه مبالغ الفوائض المتحققة في الميزانية لتنفيذ بعض البرامج والمشاريع الاستراتيجية ذات البعدين الاقتصادي والاجتماعي.

الاستدامة المالية عالمياً

هناك تجارب رائدة في الاستدامة المالية مثل تجربة الاتحاد الأوروبي، والصين، والبرازيل، والتجربة البولندية، وتجربة اليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة، والتجربة الماليزية، وغيرها من التجارب.

ففي دول الاتحاد الأوروبي سنّت غالبية هذه الدول قواعد ساهمت في تثبيت وتركيز الاستدامة المالية، واهتمت هذه الدول بنشاط المؤسسات المالية المستقلة التي استفادت منها في: مراقبة الأداء المالي عن طريق التحقق من الامتثال للقواعد المالية وتقييم كفاءة الضرائب، وكذلك إسداء المشورة للحكومة بشأن مسائل السياسة المالية بنشر الآراء والتوصيات بشأن السياسة المالية، مع تحليل موقف السياسة المالية بأثر رجعي؛ من خلال مقارنة الحقائق بالأهداف المفترضة والمسبقة عبر تقييم تأثير تدابير السياسة المالية التي سيتم تنفيذها.

كما اهتمت دول الاتحاد الأوروبي بتحقيق الاستدامة في ماليتها العامة أيضاً، بإحكام عملية التوازن بين: نسب كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة والضرائب والصادرات والدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك مصروفات خدمة الدين لمتوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، وتناظر الإيرادات العامة والنفقات العامة.

وفي التجربة الماليزية، تعتبر عملية الاستدامة المالية والتنمية الاقتصادية واحدة من أكبر التجارب العالمية الرائدة؛ حيث ركزت في المرحلة الأولى على كفاءة الإنفاق، وتنويع الاقتصاد وسياسة الإحلال محل الواردات، والتصنيع المحلي للسلع التي يتم استيرادها من الخارج. وفي المرحلة الثانية قامت بتطوير الدور التدخلي للدولة، وتوسيع رقعة القطاع العام في الحياة الاقتصادية، وإعلاء دور المؤسسات العامة، وصناديق الاستثمار السيادية، ثم دخلت المرحلة الثالثة، وهي مرحلة التصنيع الثقيل.

التوازن المالي والإصلاحات المالية في المملكة

يمثّل برنامج الاستدامة المالية الذي أطلق نهاية العام 2016م باسم برنامج تحقيق التوازن المالي، آلية للتخطيط المالي متوسط المدى لاستدامة وضع المالية العامة وتحقيق ميزانية متوازنة. وقد ساهم البرنامج منذ إطلاقه في تأسيس منظومة وأدوات مالية قادرة على التأثير والتفاعل الإيجابي مع المتغيرات والتحولات على المستويين المالي والاقتصادي، كما ساهم في تعزيز الضبط المالي وتطوير المالية العامة من خلال إنشاء عدة كيانات (مثل: هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية، والمركز الوطني لإدارة الدين، ومركز تنمية الإيرادات غير النفطية).

وحقق البرنامج العديد من الإنجازات فيما يتعلق بالأنظمة الوطنية ذات الصلة بالمالية العامة، وساعد كذلك في السيطرة على نسب العجز، مما أدى إلى تقوية الموقف المالي للمملكة، وتعزيز مركزها المالي للتعامل مع الصدمات الخارجية، وطبق العديد من الإصلاحات الهيكلية في عملية إعداد الميزانية العامة للدولة ورفع جودة تنفيذ الميزانية؛ حيث انخفض متوسط التباين السنوي للأداء الفعلي لإجمالي النفقات عن تقديراتها في الميزانية من متوسط 16% خلال الفترة من (2014م – 2016م) إلى متوسط 4% خلال فترة تطبيق البرنامج من 2017م إلى 2019م. وقد كانت أبرز إنجازات البرنامج: السيطرة على مستويات العجز للمالية العامة للدولة، وتعزيز وتنمية الإيرادات غير النفطية، ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي الرأسمالي والتشغيلي، مع تطوير التعاملات المالية الحكومية وأتمتة أوامر الدفع، وتوجيه الدعم لمستحقيه من خلال برنامج حساب المواطن، وإطلاق كل من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، ونظام القضايا الجمركية الإلكترونية.

ويسعى برنامج الاستدامة المالية لاستكمال الجهود في تحقيق الأهداف المنشودة من خلال استكمال العمل على مبادرات برنامج تحقيق التوازن المالي، بالإضافة إلى تبني سياسات مالية، يتم تطبيقها على الميزانية لتحقيق الأهداف متوسطة وطويلة الأجل للسياسة المالية.

المستهدفات المالية في 2023م

تعكس ميزانية عام 2023م حجم التقدم المُحرز في تنفيذ البرامج والمشاريع الداعمة للنمو والتنوع الاقتصادي، والحفاظ على المكتسبات التي تحققت في السنوات السابقة في المالية العامة، حيث من المقدر أن تحقق ميزانية العام 2023م فائضاً بنحو 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي، مع توقع استمرار تحقيق فوائض في الميزانية على المدى المتوسط تدعم الاستدامة المالية.

أبرز المستهدفات المالية والاقتصادية لميزانية 2023

استمرار تعزيز منظومة الدعم والإعانات والحماية الاجتماعية

استمرار الإنفاق الاستراتيجي ذي الطبيعة التنموية على برامج تحقيق الرؤية والقطاعات الاقتصادية الواعدة.

تسريع تنفيذ البرامج والمشاريع ذات العائدين الاقتصادي والاجتماعي.

رفع كفاءة الإنفاق والضبط المالي لتحقيق التنمية الشاملة على المستويين المناطقي والقطاعي في المملكة.

تنمية دور الممكنات الاقتصادية الداعمة لنمو القطاع الخاص على المديين المتوسط والطويل.

استمرار الاستدامة المالية واستكمال مسيرة الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية الهادفة إلى تعزيز مرونة الاقتصاد ومواكبته للمتغيرات العالمية المتسارعة.

مواصلة تنفيذ المشاريع الكبرى والمبادرات المعلنة سابقاً لتحقيق تغيرات هيكلية إيجابية تنعكس على مستوى جودة حياة المواطنين.

تقوية المركز المالي للحكومة عبر الحفاظ على مستويات آمنة من الاحتياطيات الحكومية لتعزيز قدرة المملكة على التعامل مع الصدمات الخارجية.

نسخة المواطن

ميزانية العام المالي 1444-1445هـ (2023م)

أصدرت وزارة المالية (نسخة المواطن) من الميزانية العامة للدولة للعام 2023، والتي تعتبر وثيقة مالية تعدها وتنشرها الوزارة مع إعلان الميزانية، وتلخص وتشرح فيها المعلومات الأساسية الخاصة بالميزانية العامة للدولة للعام المالي (1444 - 1445 هـ) - 2023م، في إطار توجه الحكومة نحو تعزيز الشفافية والتواصل مع المواطنين. كما تُقدم (نسخة المواطن) ملخصاً للمبادرات الحكومية والاستراتيجيات المعتمدة، وأبرز الإنجازات التي تحققت في عام 2022م، وتوجهات ومستهدفات ميزانية 2023 م، وخطط المدى المتوسط.

وقد شملت (نسخة المواطن) تسعة أبواب، أولها باب (المواطن أولاً) الذي يورد أرقام وإحصاءات الدعم الاجتماعي، وآخرها باب (مصطلحات مالية واقتصادية).

لتحميل النسخة
امسح الباركود

المواطن أولاً

وتحت عنوان (المواطن أولاً) أبرزت (نسخة المواطن) برامج الدعم الذي تم تقديمه للمواطن ضمن ميزانية العام 2022م، والتي شملت: برنامج الدعم والإعانات الاجتماعية، ومبادرات تخفيف آثار التضخم، ورؤية المملكة 2030 ونمو التوظيف، ففي برنامج الدعم والإعانات الاجتماعية واصلت حكومة المملكة توجيه جهودها في الصرف على منظومة الدعم والحماية الاجتماعية، حيث كان إجمالي الصرف: 111 مليار ريال حتى الربع الثالث من عام 2022م، توزعت على: حساب المواطن، والضمان الاجتماعي، ودعم الإسكان، ومكافآت الطلبة بالداخل، وحساب التوازن، والإعانات التعليمية، وبرنامج الابتعاث بالخارج، وإعانات لمشاريع زراعية وغذائية، مع دعم تثبيت سقف السعر المحلي للوقود، والدعم المالي لذوي الاحتياجات الخاصة، وتحمّل الدولة عن المواطنين لضريبة التصرفات العقارية، وضريبة القيمة المضافة المستحقة على الخدمات التعليمية الأهلية والصحية.

وفي مبادرات تخفيف آثار التضخم العالمي، أوضحت (نسخة المواطن) بالأرقام المبادرات التي أطلقتها الحكومة لتخفيف الآثار المترتبة على ارتفاع الأسعار عالمياً، مثل مبادرة تثبيت سعر لتر البنزين عند حد يقل عن نصف متوسط سعره حول العالم، إضافة إلى تخصيص دعم مالي بمبلغ 20 مليار ريال لمواجهة تداعيات ارتفاع الأسعار عالمياً، خُصصت كمعاش إضافي لمستحقي الضمان الاجتماعي، ولدعم برنامج حساب المواطن، ودعم مستفيدي صغار مربي الماشية، وزيادة المخزونات الاستراتيجية للمواد الأساسية والتأكد من توافرها.

وفي رؤية المملكة 2030 ونمو التوظيف، أوضحت النسخة بالأرقام، منجزات برنامج تنمية القدرات البشرية، وبرنامج التحول الوطني، حيث كان إجمالي زيادة المشتغلين السعوديين في القطاع الخاص خلال الربع الثاني من عام 2022م، مقارنة بالربع الثاني من عام 2019 م، 535 ألف مشتغل. بينما تجاوز معدل مشاركة المرأة خلال الربع الثاني للعام 2022م المستهدف قبل حلول 2030 ليصل إلى 35.6%، وكان مستهدف رؤية المملكة 2030 هو 30%.

المؤشرات الدولية والإنفاق الاستراتيجي

استعرضت (نسخة المواطن) في باب (المملكة في المؤشرات الدولية)، المراتب العليا التي حققتها المملكة في أهم المؤشرات الدولية بين عامي 2021 م و2022 م، حيث حققت مراكز متقدمة في عدد من المؤشرات، منها المرتبة الثانية عالمياً في مؤشر الأمن السيبراني، كما حققت مراتب متقدمة في كلٍ من: مؤشرات الابتكار العالمي، ومؤشرات التنافسية العالمية (الأداء الاقتصادي، وكفاءة الأعمال)، ومؤشرات المعرفة (المعرفة، والتعليم والتدريب)، والمؤشرات الرقمية (تطور الحكومة الإلكترونية، والتنافسية الرقمية)، ومؤشرات التعليم (التعليم العالي والمهارات الرقمية).

وفي باب آخر استعرضت (الإنفاق الاستراتيجي في المملكة على المدى المتوسط) الذي يعد إنفاقا داعماً للتغير الهيكلي في الاقتصاد لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، ويندرج تحت مظلته كل من: برامج تحقيق الرؤية، والمشاريع الكبرى، والاستراتيجيات المناطقية، والاستراتيجيات القطاعية.

ميزانية 2023 ومسيرة الإصلاحات

واستعرضت (نسخة المواطن) في أحد أبوابها أبرز توجهات ميزانية 2023، مثل: استكمال مسيرة الإصلاحات الاقتصادية والمالية لمواصلة دفع عجلة النمو للمملكة بما يحقق الانضباط المالي وتعزيز كفاءة الإنفاق، واستمرار تعزيز منظومة الدعم والإعانات والحماية الاجتماعية، واستمرار الإنفاق الاستراتيجي ذي الطبيعة التنموية على برامج تحقيق الرؤية والقطاعات الاقتصادية الواعدة، وتسريع تنفيذ البرامج والمشاريع ذات العائدين الاقتصادي والاجتماعي، وتمكين القطاع الخاص والصناديق الوطنية من المشاركة في قيادة الفرص الاستثمارية وخصخصة بعض الخدمات الحكومية وتنفيذ مشاريع البنية التحتية.

كما استعرضت في باب آخر أرقام ميزانية 2023، مقارنة بميزانية العام 2022، وأوردت أن إجمالي الإيرادات المتوقع خلال العام 2023 هو (1.130) مليار ريال، وإجمالي النفقات المتوقعة هو (1.114) مليار ريال، وفائض الميزانية المتوقع (16) مليار ريال، وتقديرات الدين العام خلال 2023 هي 951 مليار ريال، كما توقعت نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.1%، وأن تكون نسبة التضخم 2.1%. وأوردت أبرز مجالات الإنفاق على القطاعات، حيث تقدمتها القطاعات الخدمية، مثل الصحة والتنمية (189 مليار ريال)، وقطاع التعليم (189 مليار ريال).

وفي باب "أهم مستهدفات الميزانية على المدى المتوسط"، أوردت النسخة بالتفصيل عدداً من المستهدفات، أبرزها استمرار الاستدامة المالية واستكمال مسيرة الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية، وتنمية دور الممكنات الاقتصادية الداعمة لنمو القطاع الخاص، ومواصلة تنفيذ المشاريع الكبرى والمبادرات المعلنة سابقاً، ورفع كفاءة الإنفاق والضبط المالي لتحقيق التنمية الشاملة، وتقوية المركز المالي للحكومة عبر الحفاظ على مستويات آمنة من الاحتياطيات الحكومية.

كما تناولت أهم التحديات والمخاطر المالية والاقتصادية في باب منفصل، ومنها ما يواجه الاقتصاد العالمي من تحديات وسط سلسلة من الأزمات، وتوقعات المستقبل للمشهد الضبابي للاقتصاد العالمي، والمبادرات التي أطلقتها المملكة للتخفيف من الآثار السلبية لهذه الأزمات، إلى جانب مواصلة المملكة لدورها العالمي في استدامة سلاسل الإمداد، والمحافظة على استقرار أسواق الطاقة.

منجزات ومستهدفات

واستعرضت (نسخة المواطن) بشيء من التفصيل، وبرسوم وجداول توضيحية، أهم منجزات الجهات الحكومية خلال العام 2022م، وأبرز مستهدفاتها خلال العام 2023م، في العديد من القطاعات، حيث شملت المنجزات والمستهدفات قطاعات: الصحة، والتعليم، والموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والشؤون البلدية والقروية والإسكان، والاتصالات وتقنية المعلومات، والنقل والخدمات اللوجيستية، والبيئة والمياه والزراعة، والسياحة، والثقافة، والصناعة والثروة المعدنية، والتجارة، والعدل، والحج والعمرة، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

كما قدمت (نسخة المواطن) في آخر أبوابها شرحاً وتعريفاً للعديد من المصطلحات المالية والاقتصادية المهمة، التي يجري تداولها في أبواب (ميزانية المواطن) المختلفة، سعياً من الوزارة إلى توضيح ما ورد فيها من معلومات وتمكين المواطن من الاطلاع عليها بدراية ومعرفة كاملة.

الميزانية العامة للدولة

ما هي **الميزانية** العامة للدولة؟

هي عبارة عن بنود تفصيلية توضح تقديرات الإيرادات والنفقات الحكومية على القطاعات المختلفة كالتعليم والصحة والتنمية الاجتماعية خلال السنة المالية القادمة، كذلك توضح توجهات وسياسات الحكومة الاقتصادية والاجتماعية.

ما هي **الإيرادات؟** (-)

هي مجموع العوائد التي تحصّلها الحكومة من الريع والضرائب على إنتاج وبيع النفط، والضرائب والرسوم على السلع والخدمات، والعوائد على الأصول الحكومية.

ما هي **النفقات؟** (+)

هي إجمالي ما تنفقه الحكومة على قطاعاتها المختلفة، وتنقسم إلى:

نفقات **تشغيلية**

الإنفاق على الأجور والرواتب والمعاشات والبدلات وشراء السلع والخدمات وصيانة المرافق وبرامج الضمان الاجتماعي والدعم الحكومي.

نفقات **رأسمالية**

الإنفاق على مشاريع تطوير البنى التحتية واقتناء الأصول الثابتة مثل الإنشاءات والمعدات والعقارات.

فائض الميزانية
إيرادات > نفقات

عجز الميزانية
إيرادات < نفقات

وتقدم وزارة المالية وثيقة مالية تسمى **(نسخة المواطن)**، تلخّص وتشرح المعلومات الأساسية الخاصة بالميزانية العامة على هيئة تقرير لغير المتخصصين بلغة بسيطة وواضحة يسهل فهمها في إطار نموذج سهل الاطلاع، وتعكس هذه الوثيقة توجه الحكومة نحو تعزيز الشفافية والتواصل مع المواطنين.

إدارة أموالك..
ضمان لمستقبلك

إدارة أموالك والعمل على ميزانية شخصية في الوقت الراهن عملية مهمة جداً، كونها تحافظ على أموالك، وتوازن بين المدخولات والمصروفات، والهدف من ذلك ليس تقليص ميزانيتك، وإنما ملاحظة اتجاه مصروفاتك. وتساعد الميزانية الشخصية على ضمان مستقبلك، وتحقيق أهدافك القادمة، لذا عليك البدء بعمل خطة مالية لإدارة ميزانيتك عن طريق رصد جميع مصادر دخلك، ومن ثم تخصيص ساعات لإعداد هذه الخطة والبدء بها.

الخطوة الأولى

رصد جميع مصادر الدخل، مع الأخذ بعين الاعتبار تحديد الأولويات وتقسيم المصروفات الشهرية الضرورية، وتحديدها وفق المصاريف الأساسية والثانوية.

الخطوة الثانية

وضع خطة ادخارية تتوافق مع أهدافك الشخصية، وذلك بتخصيص مبلغ ادخاري شهري، وتحديد المدة، وتوفر البنوك تسهيلات للبدء بالادخار مثل "الحساب الادخاري" الذي يمنحك مزايا عديدة، منها إمكانية تحديد المبلغ الادخاري شهرياً، إضافة لمنحك أرباحا شهرية آمنة وسهولة في التحويل والإيداع، من الممكن أيضاً الاتجاه إلى الاستثمار والعمل على خطة استثمارية وتخصيص مبلغ استثماري بالطريقة التي تناسب توجهاتك.

الخطوة الأخيرة:

عليك الالتزام بضوابط خطتك الخاصة، والسعي إلى تحقيقها، والعمل على تحقيق أهدافك، بحيث تكون محددة ومرتبطة ببعد زمني ودقيقة وواقعية، وقابلة للقياس والإنجاز.

ميزانية المملكة..
رحلة نحو الشفافية والاستقرار المالي

عبد العزيز المساعد
الوكيل المساعد لوزارة المالية لأداء الميزانية

يدرك من يتابع شؤون القطاع المالي السعودي خلال الأعوام الأخيرة، حجم التطور الكبير الذي شهده، وإذا توقفنا فقط عند رحلة الميزانية في المملكة العربية السعودية، سندرك مدى شفافية وتطور إعدادها وتنفيذها، وصولًا إلى لحظة إعلانها التي بات يترقبها الجميع، حيث تمثل الميزانية عاملًا مهمًا للقطاعات الحيوية وعاملًا مؤثرًا في قرارات المستثمرين على سبيل المثال، ولا شك أن هذا التطور الكبير هو نتاج طبيعي للبنية التحتية القوية للنظام المالي السعودي والمالية العامة بشكل عام.

منذ إعلان رؤية المملكة 2030، ارتبطت رحلة إعداد الميزانية بتحقيق الرؤية الطموحة، فمنها يتم تمويل برامج الرؤية، وعليها يعتمد تحسين تصنيف المملكة الائتماني، وتنمية الناتج المحلي، وتحقيق الانضباط المالي وزيادة جودة الميزانية على مستوى الاقتصاد الكلي ومستوى الجهات الحكومية، ما يعزز حرص وزارة المالية على إبراز مدى شفافية إعدادها وتنفيذها، سعياً إلى استدامة يتجلى أثرها في تلبية طموحات الوطن.

وخلال السنوات الأخيرة، أطلقت المملكة ثلاث مبادرات تحولية تتكامل مع بعضها البعض وتمثل جوهر النقلة النوعية التي شهدتها المالية، وهذه المبادرات هي: مبادرة التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي، والتي تستهدف تحول جميع الجهات الحكومية من تطبيق الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق المحاسبي، بحيث يساعد هذا التحول على توفير معلومات مكتملة ودقيقة وملائمة التوقيت عن المركز المالي، ونتائج الأنشطة والتدفقات النقدية للجهات، وتعزيز الرقابة على الإيرادات والمصروفات والأصول والالتزامات، وتطوير الإدارات المالية في الجهات الحكومية ودعم اتخاذ القرارات.

أما المبادرة الثانية فهي مبادرة النظام الموحد للموارد الحكومية، بحيث يتم العمل على نظام إلكتروني مركزي وموحد شامل للأنظمة المالية والموارد البشرية والمشتريات وسلاسل الإمداد، حيث يخدم جميع الجهات الحكومية المشمولة في الميزانية العامة للدولة لتسهيل وتسريع الإجراءات وتحقيق الشفافية ودعم اتخاذ القرار، بالإضافة إلى توفير تقارير تفصيلية دقيقة وحديثة من جميع الجهات.

أما ثالث المبادرات فهي مبادرة التخطيط المالي متوسط المدى والتي تندرج ضمن إطار برنامج الاستدامة المالية، وتهدف إلى تحسين جودة التخطيط المالي في المملكة، وضمان المواءمة بين تخطيط الإنفاق متوسط المدى والأجندة الحكومية، وتمكين كفاءة الإنفاق ورفع جودة تقديرات الإيرادات لدعم تحقيق مستهدفات القواعد المالية، بالإضافة إلى الانتقال إلى منهجية إعداد الميزانية متعددة السنوات، للسماح بتحسين إدارة الالتزامات طويلة المدى. ويضمن تطوير التخطيط المالي متوسط المدى وتنفيذه، والعمل بشكلٍ وثيق مع المبادرات الجاري تنفيذها في المملكة حيث تكمن أهميتها في تحسين الحوكمة والإشراف عبر الدورة المالية.

إن إعداد الميزانية أشبه برحلة متعددة المراحل، حيث تبدأ في الربع الأول من العام والذي يتم فيه تحليل التوجهات الرئيسية، وفي الربع الثاني تبدأ عملية تبليغ الأسقف للجهات الحكومية، ثم تتم مناقشة الميزانيات واعتماد المسودة الأولى وإعلان البيان التمهيدي في الربع الثالث، وفي الربع الأخير يتم إعلان الميزانية وتبليغ وتمكين الجهات الحكومية.

ولتنفيذ الميزانية، تتبع وزارة المالية أربع مسارات، يتمثل الأول في تبليغها حيث تُعمم تعليماتها، وتقوم بتمكين الجهات الحكومية منها بأول يوم في السنة المالية، بينما يتمثل المسار الثاني في تنفيذها عبر تحصيل إيراداتها والالتزام بنفقاتها واعتماداتها، أما ثالثها فهو تقدير الأداء ربع سنوي، فيما يتمثل رابعها في الحساب الختامي، حيث تقدم الجهات حساباتها في نهاية العام المالي.

ويجري التواصل مع الجهات الحكومية عبر ورش عمل تعريفية، ومنتدى الميزانية، والخطة الإعلامية لعملية إطلاق الميزانية، أما نسخة المواطن المختصرة من الميزانية، فهي وثيقة مالية تلخص وتشرح المعلومات الأساسية الخاصة بالميزانية العامة بلغة بسيطة وواضحة يسهل فهمها في إطار نموذج سهل الاطلاع، وتسهم هذه النسخة في تعريف المواطن بما تحقق، وترشده أيضًا لسبل إدارة أمواله، وهذا كله يجعلنا نقول بثقة، إن ميزانية الدولة الآن انتقلت بقوة نحو الحوكمة والشفافية، وأصبحت أكثر سيطرة على أوجه الإنفاق، لتحقيق التوازن والاستقرار والاستدامة المالية المنشودة التي تصب في مصلحة الوطن.

الاستثمـار الرياضـي بالمملكـة
فرص واسعة ومستقبـل مشـرق

أصبح الاستثمار الرياضي في مقدمة الاستثمارات الجاذبة ذات العائد الكبير في العالم، حيث استقطبت صناعة الرياضة خلال السنوات الأخيرة رؤوس أموال ضخمة وحققت عوائد كبيرة، واعتمدت كثير من الدول في نموها الاقتصادي وناتجها الإجمالي على صناعة الرياضة.

وقد دخلت المملكة في العديد من الاستثمارات الرياضية خارجياً وداخلياً، سعياً منها إلى التوسع في تنويع الاقتصاد، وخلق فرص رائعة للقطاع الخاص، وزيادة فرص العمل للسعوديين.

ولإلقاء مزيد من الأضواء على صناعة الرياضة والاستثمار الرياضي في المملكة من حيث الفرص والتطلعات، تنشر مجلة مركز التواصل والمعرفة المالية (متمم) هذا التقرير الذي تستعرض فيه آراء عددٍ من المختصين في مجال الاستثمار الرياضي.

توسيع شراكات القطاع الخاص
مع الأندية خطوة مهمة لصناعة رياضية احترافية

رؤية 2030 وصناعة التميُّز

في البداية تحدث **الأستاذ سلطان محمد المالك** الكاتب الاقتصادي والمختص في شؤون التسويق عن جانب الاستقرار المالي للأندية السعودية والآثار المتوقعة اقتصادياً من الخصخصة، قائلاً إن الرياضة بشكل عام بالمملكة والأندية الرياضية بشكل خاص تحظى بدعم سخي واهتمام كبير من قبل الحكومة الرشيدة، لافتاً إلى أن صناعة الرياضة تُعدُّ إحدى أهم ركائز رؤية 2030 التي تسعى إلى تنويع الاقتصاد ورفع مستوى الرفاهية وجودة الحياة وتوفير فرص العمل للمواطنين.

وحول مشروع خصخصة الأندية وفوائده، يشير المالك إلى أن وزارة الرياضة وإدراكاً منها لأهمية الاستقرار المالي للأندية وألا يكون مصدرها الوحيد هو الدعم الحكومي، قامت بالإعلان عن مشروع خصخصة الأندية، مضيفاً أن من أبرز العوامل التي ستساهم في إنجاح عملية التخصيص وتحفيز الاستثمار الدعم والاهتمام الحكومي بالرياضة، الذي سيكون مصدر جذب للمستثمر المحلي والأجنبي للدخول في الاستثمار في تملك الأندية الرياضية بعد حوكمة تخصيصها، إضافة إلى معدل الطاقة الاستيعابية لملاعب كرة القدم والذي يقدر بأكثر من ثلاثين ألف مقعد، وكذلك جاهزية العديد من الملاعب الخاصة بالأندية ومشاريع تطويرها.

سمو وزير الرياضة ورئيس الاتحاد السعودي تسلما من رئيس الاتحاد الآسيوي شهادة الفوز بتنظيم بطولة كأس آسيا لكرة القدم 2027

وأضاف أن من بين أبرز العوامل التي ستساهم أيضا في إنجاح عملية التخصيص نسبة فئة الشباب من السكان الذين تقل أعمارهم عن 30 عاماً والتي تقارب 70% من المواطنين، فضلا عن التقدم التقني الكبير الذي تشهده المملكة، وتسخير كافة الإمكانات التقنية لإنجاح الاستثمار الرياضي، كذلك يأتي العنصر الأبرز والأهم وهو الزخم والحضور الجماهيري الكبير للمناسبات الرياضية.

الأثر الاقتصادي

ويتوقع المالك حال تطبيق تخصيص الأندية الرياضية أن يكون هناك أثر اقتصادي كبير مع فرص متنوعة للمستثمر الرياضي، حيث إن هناك حقوقا للأندية بعد تخصيصها وتشمل العديد من الموارد والمداخيل المتنوعة مثل حقوق البث والنقل التلفزيوني وعقود الشراكات والرعايات والإعلانات والتي سترتفع بشكل أكبر بعد الخصخصة، إضافة إلى بيع عقود اللاعبين، وخصوصاً مع توجه الأندية لفتح أكاديميات ومدارس لصقل المواهب ومن ثم بيع عقودهم، علاوة على بيع منتجات النادي والعوائد التي سيتم الحصول عليها خلال كل مباراة من بيع وتذاكر وغيرها، مؤكدا أن كل ما سبق سيساهم بشكل كبير في أن يكون القطاع الخاص بعد تخصيص الأندية بالمملكة داعماً للناتج المحلي الإجمالي، مع الأثر الخاص بخلق الوظائف للسعوديين عبر توفير فرص وظيفية جديدة تحتاجها عملية تخصيص الأندية.

وحول كيفية استفادة المملكة من خبرات وتجارب الدول المتقدمة في مرحلة إعادة هيكلة القطاع الرياضي، يقول المالك إن الرياضة بالمملكة ليست حديثة عهد أو جديدة، بل إن المملكة من الدول المتقدمة في مختلف الأنشطة الرياضية، والقيادات الرياضية في الوزارة والأندية الرياضية ومنذ القدم هم أعضاء في الكثير من الاتحادات الرياضية العالمية، وقد اكتسبوا خبرات ومعارف كبيرة، وأيضا لهم مساهمات مشهودة على المستوى العالمي، مؤكداً أن هذه الخبرات ستسهّل كثيراً العمل على الاستفادة من تجارب وخبرات الدول المتقدمة، خاصةً فيما يتعلق بعملية التخصيص وتطوير المنشآت الرياضية، وتنظيم الفعاليات والمناسبات الرياضية العالمية الكبيرة، مبينا أن الرياضة السعودية شهدت مؤخراً مرحلة جديدة من صناعة التميُّز، حيث تمت زيادة الفعاليات واستضافة وتنظيم الأحداث الرياضية العالمية، وإطلاق العديد من المبادرات، موضحا أن هذا يعتبر مؤشراً رائعاً للتوجه نحو تطوير القطاع الرياضي، بما يحقق تنمية شاملة له.

الشراكات الرياضية مع الأندية

وحول الأثر الذي ستحدثه النقلة النوعية في مسيرة تطوير صناعة الرياضة بالمملكة، بتوقيع عدد من الشراكات الرياضية السعودية، محلياً وعالمياً، مؤخراً مع الأندية السعودية، قال المالك إن ما تم الإعلان عنه مؤخراً من شراكة استراتيجية جمعت بين كل من شركة القدية للاستثمار، وشركة وسط جدة للتطوير اللتين تتبعان لصندوق الاستثمارات العامة، عبر أربعة عقود شراكة مع أندية الهلال، والنصر، والأهلي، والاتحاد يعتبر خير مثال للنقلة النوعية التي تجري في تطوير الرياضة بالمملكة وعامل جذب لتخصيص الأندية.

ويؤكد المالك أن الأثر الإيجابي لهذه الشراكات سيكون كبيرا جداً على الأندية، وسيدعم ميزانياتها ومواردها، ويوفر لها ملاعب ومقار على مستوى عالمي، كما سيفتح لها المجال بشكل أفضل في إنجاح عمليات التخصيص، مبينا أن مثل هذه الشراكات تخدم جميع الأطراف، سواء بدعم المحتوى المحلي عبر مختلف الفرص الاستثمارية التي تولد فرص العمل لأبناء وبنات الوطن، أو بدعم الأندية ومساعدتها على تحقيق التميز الرياضي على الصعيدين المحلي والعالمي، وتوقع أن يكون نجاح هذه الشراكات المحلية دافعاً للأندية في توقيع شراكات مماثلة مع شركات وأندية عالمية بهدف تطوير أعمالها، ومن أبرز الشراكات التي يمكن القيام بها شراكات مع أكاديميات الأندية

مصدر الصورة: صفحة الاتحاد السعودي لكرة القدم

العالمية وإيفاد المواهب من اللاعبين للتدريب وصقل مواهبهم في الأندية العالمية.

كما تناول الكاتب الاقتصادي سلطان المالك الأثر الإيجابي لتطوير المنشآت القائمة وإصلاحها واستحداث منشآت جديدة ومتنوعة وفق آخر التقنيات الحديثة، وأكد أنه وبحسب ما تم نشره في وسائل الإعلام، فقد تم تخصيص مبلغ 160 مليون ريال لمبادرة «تطوير المنشآت الرياضية» تشمل التطوير الشامل والجزئي لملاعب الأندية، وتوفير الدعم اللازم للأندية وتحفيزها على تطوير وتحسين المنشآت والملاعب الرياضية، حيث يتم هذا العمل بالتعاون مع وكالة المنشآت الرياضية بوزارة الرياضة، مضيفا: "هذا الدعم من وزارة الرياضة للأندية بكل تأكيد سيساهم في تطوير المنشآت الرياضية، كما سيساهم في تحقيق استدامة الأندية الرياضية مالياً وإدارياً".

وأشار المالك إلى أن تحقيق تطلعات رؤية 2030 في الرياضة بأن تكون المملكة بلدا مضيافا للفعاليات والأنشطة الرياضية العالمية، يتطلب زيادة الاهتمام بتطوير المنشآت القائمة واستحداث منشآت جديدة تتوافق مع أحدث التقنيات العالمية، والعمل على أن تكون المملكة محطة مهمة عالمياً لإقامة الفعاليات الرياضية المتنوعة، مؤكداً أن هذا بالتأكيد سيشجع على قبول طلبات المملكة لاستضافة المناسبات والفعاليات الرياضية العالمية المتنوعة في الأعوام القادمة.

استضافة الفعاليات الرياضية الكبرى

كما تحدث لمجلة "متمم" **الدكتور مقبل نهار بن جديع**، الكاتب والمتخصص في التسويق والاستثمار الرياضي عن جانب استضافة الفعاليات العالمية الرياضية الكبرى بالمملكة وانسجامها مع مستهدفات رؤية 2030 وقال: "إن المملكة أصبحت اليوم وجهة رياضية عالمية استضافت أهم الأحداث الرياضية المهمة مثل: رالي داكار، وإكستريم إي، وفورمولا إي، وفورمولا1، وبطولات الملاكمة العالمية، والسوبر الإسباني والإيطالي في كرة القدم، إضافة إلى العديد من المباريات الودية لفرق ومنتخبات عالمية".

وأكد ابن جديع أن مجال الرياضة يعتبر واحداً من المجالات المستهدفة في رؤية 2030، وقد كان لاستضافة هذه الفعاليات الكبرى أثر واضح في زيادة مساهمة صناعة الرياضة في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، كما ساهم ذلك في تعزيز منتج السياحة الرياضية باستقبال الجماهير من كافة أنحاء العالم لحضور هذه الأحداث، وزيادة الحراك التشغيلي لقطاعات عديدة مثل الطيران والفنادق والمطاعم والمقاهي ومراكز التسوق، فضلا عن زيادة الفرص الوظيفية المباشرة وغير المباشرة، ورفع نسبة التوطين والمشاركات التطوعية.

وحول انعكاسات استضافة الفعاليات الرياضية الكبرى على واقع القطاع الرياضي بالمملكة، يقول ابن جديع إن استضافة هذه الفعاليات الرياضية الكبرى حملت الكثير من الآثار الإيجابية وأكسبتنا العديد من الخبرات، وقد تشكل ذلك في عدة نواح، أبرزها زيادة نسبة المتطوعين والمهتمين في هذا القطاع، وقيام عدد من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي نشأت لأجل خدمة الأحداث الرياضية اللوجستية والتشغيلية، إضافة إلى التوسع الواضح في الجانب الإعلاني والدعائي، من خلال هذا الحراك والتطوير التسويقي والاقتصادي والرياضي، علاوة على مشاركة أشخاص مهيئين للاندماج في مثل هذه البطولات وتنظيمها وتفعيلها، وكذلك تحقيق المتسابقين السعوديين لمراكز متقدمة عالمياً، مؤكدا أن هذه العوامل جميعها كان لها انعكاسات إيجابية اتضحت لنا في فترات قصيرة، وأنه "خلال السنوات القادمة سنشهد طفرة كبيرة على جميع الأصعدة في القطاع الرياضي".

من تتويج نادي برشلونة بكأس السوبر الإسباني في الرياض

البيئة الاستثمارية في القطاع الرياضي

وفيما يتعلق بالبيئة الاستثمارية في القطاع الرياضي بالمملكة وجاذبيتها، يقول خبير التسويق والاستثمار الرياضي إن انتعاش الحراك الرياضي وتنوعه ووجود تغطيات إعلامية لمثل هذه الأحداث الرياضية المهمة كلها تعتبر عنصراً أساسياً لجذب المستثمرين لهذا القطاع، مبينا أن هناك الكثير من قطاعات التشغيل والتذاكر والتطبيقات الرياضية التي تتيح للمشجعين الوصول للأحداث بكل سهولة، كما أصبحت هناك شركات تهتم بأمن الملاعب وتنظيمها.

وأوضح ابن جديع أن الاستثمار الرياضي أصبح اليوم أوسع وأشمل من الأحداث الرياضية، وقال إننا شهدنا استثمارات في الأندية الرياضية ساهمت في نشأتها وتأسيسها وتطويرها، وبفضل توجيهات الحكومة الرشيدة ووزارة الرياضة وضعت المملكة اللبنات الأساسية للاستثمار، والعمل جار فيما يخص التشريعات وحفظ الحقوق، وفيما يتعلّق بالبنية التحتية الرياضية، أكد أن المملكة لم تبدأ من الصفر فيما يتعلق بالبنية التحتية الرياضية، بل عملت منذ 40 سنة على ذلك، ونرى جهودا واعدة من خلال البدء في التطوير وبناء المنشآت الرياضية، والعمل على بنية تحتية مميزة، وتوجت الجهود الأخيرة باستضافة المملكة المرتقبة لكأس آسيا 2027 للمرة الأولى، والتي سيتم الإعلان عنها رسمياً قريباً، كما تعتزم المملكة العمل على استضافة دورة الألعاب الآسيوية 2034 في مدينة الرياض.

صناعة الرياضة فرص وتحديات

من جهته تحدث الأستاذ خالد بن إبراهيم الربيعان الكاتب في مجال الاستثمار الرياضي لمجلة "متمم" حول أفق وتحديات صناعة الرياضة والاستثمار الرياضي بالمملكة قائلاً إن "الفرص لدينا كبيرة جداً لتطوير صناعة الرياضة" من حيث البنيات الأساسية والمُمكنات والتسهيلات، هذا إلى جانب ما نلحظه من استعداد كبير لدى القطاع الخاص للدخول في صناعة الرياضة واستثمارها، مبينا أن هذه الفرص الواسعة المتوفرة لتطوير صناعة الرياضة تحتاج إلى حراك كبير ومزيد من الإبداع عند المعلنين والأندية الرياضية والاتحادات الرياضية لأجل إغراء المستثمرين.

ويشير الربيعان إلى أن القطاع الخاص عنصر مهم في صناعة الرياضة، مبينا أن التحديات التي قد تواجه توسع الاستثمار الرياضي يمكن تجاوزها عبر تعاون شركاء القطاع الرياضي من أندية واتحادات، والاهتمام بالعلاقات البينية، وتبادل الخبرات، والاستفادة من الخبرات التراكمية، والتنسيق لأجل تطوير التسويق للاستثمار الرياضي الذي يشهد تطوراً ملحوظاً في بعض الأندية، إضافة لتطوير القوانين والعقود الخاصة باللاعبين، وتطوير الطب الرياضي، وعلم النفس الرياضي، وتطوير الإدارات الفنية بالأندية.

ويشيد الكاتب خالد الربيعان بتجربة الإدارة الفنية والتدريب الوطني قائلاً: "أؤيد أن يقوم بتدريب فرق الدوري الرديف مدربون وطنيون لتطويرهم، مع أخذ المبرزين منهم في الدوري الممتاز"، مشيراً إلى أهمية تأهيل حكام وطنيين وفق أفضل المواصفات العالمية، منوها بالتطور في المناشط الرياضية الأخرى، مؤكدا أنها آخذة في البناء المنظم والمرتب، وإن شاء الله تكون عند حسن الظن.

الإعلام والإحصاء والتحليل الرياضي

وتحدّث الكاتب في مجال الاستثمار الرياضي عن أهمية الإعلام الرياضي، والتحليل الإحصائي والتحليل الخاص باقتصاديات صناعة الرياضة، وقال إن الإعلام بجميع أنواعه له تأثير خطير وهو سلاح ذو حدين، مشيرا إلى أهمية مواكبة الإعلام لما تشهده المملكة من تقدم واضح في مجال صناعة الرياضة، وتطوير الإعلام الذي يساهم في صناعة الاستثمار الرياضي كبديل للإعلام الذي يصنع الإثارة وحسب.

وأشاد الربيعان بتجربة المملكة الراسخة في إدارة الحشود الرياضية قائلاً: "نحن نبدع في إدارة الحشود"، مطالباً بالتوسع في مجال التطبيقات الإلكترونية المتخصصة في الرياضة، والتي تخدم المنظومة الرياضية بأكملها وتخدم الجمهور، مؤكداً أن الفرص واسعة أمام القطاع الخاص للدخول في الشركات المتخصصة في الإحصائيات الرياضية، والشركات الخاصة بالتحليل الاقتصادي الرياضي، هذا إلى جانب شركات تصنيع المستلزمات الرياضية، فنحن نفتقد لهذه الشركات والأهم وجود التنظيمات والحوافز التي تدعم توسعها وانتشارها.

وأوضح أن هناك العديد من استثمارات القطاع الخاص التي انتظمت بالكثير من الأندية بالمملكة، والتي يجب دعمها وتعزيزها، لافتا إلى أن هناك فرصا واسعة وواعدة للعديد من الاستثمارات في الرابطة والدوري السعودي، والاتحاد السعودي والاستثمارات في الرعايات الخاصة بالكؤوس، والرعايات الخاصة بالمنتخب السعودي، مؤكداً جاهزية القطاع الخاص للتوسع في الاستثمار بصناعة الرياضة، بما يحقق القيمة الأساسية من هذا الاستثمار لجميع الأطراف المستفيدة ولخدمة اقتصاد الوطن وتوفير فرص العمل الجديدة بالقطاع.

"استثمارات المستقبل".. رؤية خير لحاضر ومستقبـــل الأجيـــال

أبرز توجهاتها في التعدين والسياحة والتقنيات والمشاريع الخضراء

قال صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء: "إن المملكة تستهدف الوصول لقائمة أكبر 15 اقتصاداً على مستوى العالم"؛ في وقتٍ تقود فيه أكبر تحولٍ اقتصادي في القرن الواحد والعشرين، انطلاقاً من رؤية المملكة 2030، الهادفة إلى تقليل الاعتماد على النفط وتنويع النظام الاقتصادي وإجراء العديد من الإصلاحات، لتحويل هيكل الاقتصاد السعودي إلى نظام اقتصادي متنوع ومستدام، يحقق رفاه المواطن وجودة الحياة.

كما يرى اقتصاديون ومختصون في الشأن الاستثماري أن "انطلاق عملية التحول بالمملكة جعل جميع دول العالم تتحدث عنها، كما صدرت العديد من التقارير الغربية والعربية والمحلية حول ما تشهده من متغيرات اقتصادية كبيرة جداً ومتسارعة".

الصناعات التحويلية والتعدين

تأتي الصناعات في المرتبة الثانية بعد النفط في الناتج المحلي الإجمالي، حيث شكلت الصادرات الكيماوية، نسبة 34.2%، فيما شكلت اللدائن والمطاط ومصنوعاتهما نسبة 30.2% من إجمالي الصادرات غير النفطية في أبريل 2022، وأصبحت الصناعة البتروكيماوية أحد القطاعات الاقتصادية الحيوية بالمملكة.

كما تأتي المملكة في مقدمة منتجي المواد البلاستيكية المتقدمة، حيث استحوذت على نسبة 67% من إنتاج 22 منتجاً من منتجات البوليمر، وما يقرب من 70% من إجمالي سوق البلاستيك في الخليج، وتعد الشركات السعودية من أكبر الشركات المصنعة على مستوى العالم، بينما تصدرت المملكة والصين الدول المصدرة لمنتجات الإضافات والتعبئة والتغليف.

إضافة إلى ذلك، هناك الصناعات الدوائية التي قال عنها معالي وزير الصناعة والثروة المعدنية الأستاذ بندر الخريف: "إن الاستثمار فيها يُعدُّ الأكبر في كل المنطقة، حيث يزيد على 30% من سوق الشرق الأوسط، وتنمو بنسبة 5%، ويفوق حجم صادراتها الـ 1.5 مليار ريال سنوياً، ويقدّر حجمها السوقي بـ 30 مليار ريال، ويُعتبر التعدين الركيزة الثالثة من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، ويشهد القطاع توسعاً كبيراً، حيث بلغ عدد الرخص التعدينية السارية في القطاع حتى نهاية شهر سبتمبر 2022، 2143 رخصة.

وفي تقرير الهيئة العامة للإحصاء ارتفع مؤشر الرقم القياسي للإنتاج الصناعي لشهر سبتمبر من عام 2022م بنسبة 15.7% ، وبلغت الأهمية النسبية لأنشطة التعدين واستغلال المحاجر 74.5%، متفوقة على الصناعة التحويلية بنسبة 22.6% وإمدادات الكهرباء والغاز بنسبة 2.9%.

وشهد القطاع خلال السنوات الماضية نمواً كبيراً في البحث والتطوير، حيث تعمل مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية على تطوير التقنيات وتركز على تقنيات الاستكشاف والتصوير، ونمذجة باطن الأرض، وتطوير تقنيات طرق التنقيب والاستكشاف النفطي والتعدين.

السياحة والترفيه

يعد قطاع السياحة والترفيه الأسرع والأفضل أداءً ونمواً في المملكة وفقاً لتقرير المجلس العالمي للسفر والسياحة؛ حيث شكّل 9.5% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، ووفر 1.45 مليون فرصة عمل في البلاد، ومن المتوقع أن يصل سوق السياحة في المملكة إلى 83,1 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2028.

وأكد معالي وزير السياحة

الأستاذ أحمد الخطيب، أن الوزارة تستهدف رفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى 10% وتحقيق 100 مليون زيارة بحلول عام 2030، لتصبح المملكة من بين أكثر خمس دول تستقبل السياح على مستوى العالم. ومن المتوقع أن تسهم هذه الخطوات في توفير 1.6 مليون فرصة عمل، وهو ما يمثل 10% من إجمالي القوى العاملة بالمملكة.

وتتعدد المشروعات ذات العائد السياحي التي أُقيمت وفقاً لرؤية 2030 وأبرزها موسم الرياض، ومشروع ذا لاين في نيوم، الذي يوفر 380 ألف فرصة عمل، وسيساهم بـ 180 مليار ريال في الناتج المحلي بحلول 2030؛ ومشروع البحر الأحمر الذي سيوفر حوالي 70 ألف فرصة عمل جديدة، ويسهم بمبلغ 22 مليار ريال كل عام؛ ومشروع بوابة الدرعية التاريخية الذي يتوقع أن يستقطب 27 مليون زائر محلي ودولي بحلول عام 2030، ومشروع القدية العاصمة المستقبلية للترفيه والرياضة والفنون؛ ومشروع السودة الوجهة الجبلية الفاخرة في عسير، وغيرها من المشروعات التي يتوقع أن توفر آلاف الوظائف، وتساهم في جودة الحياة بالمملكة.

التقنيات الناشئة والذكاء الاصطناعي

تعمل المملكة وفق رؤية 2030 ولأجل ترقية وتحسين جودة الحياة على تطوير نظام أيكولوجي يعتمد على الذكاء الاصطناعي، مزود بإنترنت عالي السرعة، لتحويل مدن المملكة إلى مدن ذكية عبر استغلال البيانات البلدية كأصل وطني لتحقيق أهداف الرؤية، وبناء مدن مستدامة وضمان فاعلية استخدام الموارد على الوجه الأمثل في التخطيط الحضري والبنية التحتية والقطاعات الاقتصادية الهامة، واستخدام الذكاء الاصطناعي لزيادة كفاءة الحكومة والأتمتة.

ووقع المركز الوطني للذكاء الاصطناعي مذكرة تفاهم مع شركة هواوي الصينية لتدريب مهندسي وطلاب الذكاء الاصطناعي السعوديين والتعامل مع الكفاءات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي؛ وتسرِّع المملكة خطواتها في مجال التقنيات الناشئة والذكاء الاصطناعي، بضخ استثمارات ضخمة في القطاع، وجذب الاستثمارات الأجنبية، والاستحواذ على حصص في شركات التقنيات العالمية؛ ويتوقع خلال السنوات الثماني المقبلة أن يخلق القطاع ما بين 100-250 ألف وظيفة، هذا غير العمل الحر المرتبط بهذا المجال الذي يتوقع أن يستوعب مئات الآلاف.

وقالت وكالة "بلومبيرغ" الأمريكية إن "صندوق الثروة السيادي السعودي" استحوذ على حصة تفوق 3 مليارات دولار في شركات أمريكية لصناعة ألعاب الفيديو، تتضمن: أكتيفجن بليزارد، وإلكترونيك آرتس، وتيك- تو إنترأكتيف؛ واشترت مؤسسة "مسك" السعودية حصة الثلث في إس إن كي، اليابانية المختصة في ألعاب الفيديو، وقالت إنها سترفع حصتها إلى 51%؛ وأعلن صندوق الاستثمارات العامة السعودي إطلاق مجموعة "ساڤي" للألعاب الإلكترونية، التي يتوقع أن تصبح رائدة في تطوير قطاع الألعاب الإلكترونية محلياً وعالمياً.

الطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر

أطلقت المملكة مبادرة السعودية الخضراء، والتزمت بأن تصبح محايدة للكربون بحلول 2030 وأن تولد 50% من طاقتها من مصادر متجددة؛ وأعلنت مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة أن الدولة تعمل على تثبيت 41 جيجا وات من الطاقة الشمسية بحلول العام 2030؛ لتصل إلى 54 جيجا وات بحلول عام 2032.

كما ستتم إضافة 6.2 جيجا وات من الطاقة الكهربائية المولدة بالرياح حتى 2030، هذا إلى جانب مذكرة تفاهم لبناء أكبر محطة للطاقة الشمسية الكهروضوئية في العالم بحلول عام 2030 لإنتاج 200 جيجا وات.

وتسعى المملكة عبر هذه الجهود لتصبح رائدة عالمياً في تكنولوجيا الطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر، ولتدريب جيل جديد من السعوديين على تلك التقنية وتوفير فرص وظيفية في مشروعاتها، والارتقاء بمستوى جودة الحياة.

"الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية" عماد للاقتصاد القائم على الإبداع والابتكار

أطلق صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، مع نهاية شهر جمادى الأولى 1444هـ الموافق لشهر ديسمبر من العام 2022، الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية، والتي أكد سموه تطلعاته إلى أن تكون محفزاً للإبداع والابتكار في المملكة العربية السعودية.

وتعتبر الاستراتيجية أحد ممكنات تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، عبر بناء منظومة للملكية الفكرية تدعم الاقتصاد القائم على الابتكار والإبداع، من خلال إنشاء سلسلة قيمة للملكية الفكرية، تحفّز تنافسية الابتكار والإبداع، وتدعم النمو الاقتصادي لتصبح المملكة رائدةً في مجال الملكية الفكرية.

وفي هذا الشأن قال سمو ولي العهد: "لدينا عقول وطاقات شغوفة بالابتكار والإبداع، وبتمكينها ستكون المملكة بيئة خصبة للاقتصاد المعرفي من خلال منظومة متكاملة للملكية الفكرية تدعم تطوير التقنيات والصناعات المبتكرة وتساهم في نمو المنشآت، كما ستمكن الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية تحفيز الاستثمار وخلق وظائف عالية الجودة ورفع مستوى الوعي بحقوق المبدعين والمبتكرين".

لماذا استراتيجية وطنية؟

من جانبه قال رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للملكية الفكرية معالي الأستاذ محمد بن عبدالملك آل الشيخ، إن الاستراتيجية ستساهم في بناء مجتمع قائم على المعرفة، وتعزز من إنتاج التقنيات والصناعات الجديدة من خلال تنمية المنشآت التجارية بالاعتماد على الملكية الفكرية. مضيفاً: "كما ستعزز الاستراتيجية من المكانة الإقليمية والدولية للمملكة بهدف تحفيز وتشجيع المواهب الإبداعية في وطننا وتمكين المبدعين والمبدعات من أجل الابتكار والإنتاج الفكري".

بدوره أكد الرئيس التنفيذي للهيئة السعودية للملكية الفكرية الدكتور عبد العزيز بن محمد السويلم سعي المملكة من خلال الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية إلى تعزيز احترام جهود المبدعين والمبتكرين وحمايتها للارتقاء بها لمستقبل واعد مليء بالإبداعات البشرية والاستثمارات الناجحة قائلاً بأن "الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية ستعمل على زيادة عدد المواهب الإبداعية لأكثر من 13 ألف فرد بحلول العام 2028م".

ومن أبرز أهداف الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية بالمملكة تنمية الأفراد المبدعين بالاعتماد على الخيال والتحدي، وتنمية المنشآت التجارية بالاعتماد على الملكية الفكرية، وتحقيق مجتمع قائم على احترام الجهود الإبداعية.

مبادرات ومشروعات الاستراتيجية

ويضيف السويلم: "إن الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكريّة هي استراتيجية وطن، تم بناؤها وفق أفضل الممارسات العالمية، خاصة بعد دراسات أجريت للدول التي بنت استراتيجيات وطنية للملكية الفكريّة وكان لها أثر على اقتصادياتها".

ويوضح أن المملكة تريد اليوم بعد إطلاق سمو ولي العهد للاستراتيجية، أن تضع الأساس وتتضافر جهود جميع الجهات ذات العلاقة بالملكية الفكرية من أجل "أن نعمل معاً لإنتاج ملكية فكرية وتسجيلها وإدارتها واستثمارها واحترامها كذلك"، مؤكداً أن الاستراتيجية الوطنية ستنعكس بإذن الله على الفرد والمؤسسات والمجتمع.

ومن جهته الأستاذ ياسر بن صالح الدباسي المدير التنفيذي لاحترام الملكية الفكريّة أن هناك أربع ركائز رئيسية للاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية، الأولى مبنية على توليد الملكية الفكرية، والثانية معنية بإدارة الملكية الفكرية، والثالثة هي الاستغلال التجاري للملكيات الفكرية، والرابعة معنية باحترام وحماية الملكية الفكرية.

وعن مراحل تنفيذ الاستراتيجية، يقول الدباسي إن الاستراتيجية بركائزها الأربع، ستندرج تحتها 12 مبادرة و 56 مشروعاً، مؤكداً أن جهات حكومية تصل إلى 37 جهة، ستشارك في هذه المبادرات والمشروعات، ويتراوح دورها ما بين جهات منفذة وجهات داعمة.

القدرة على توليد أصول اقتصادية

وتشير المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) إلى أن الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية تعزز قدرة البلد على توليد أصول اقتصادية قيِّمة في مجال الملكية الفكرية، حيث يملك كل بلد أصولا وثروة في شكل رأس مال بشري وأعمال، وتساعد استراتيجيات الملكية الفكرية البلد على تحرير هذه الأصول من القيود بطريقة مخططة وفعالة ومستدامة.

وحسب "الويبو"، فإن عنصر الملكية الفكرية أصبح جزءاً مهماً في أنظمة الابتكار الوطنية، حيث تسعى الدول من خلال استراتيجية الملكية الفكرية إلى أن تزيد من الفاعلية في استخدام نظام الملكية الفكرية وتعزيز أنظمة الابتكار الوطنية.

وستعمل الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية بالمملكة، من خلال مبادراتها ومشروعاتها، على ضمان نمو الابتكار وتحفيز الإبداع، وتعزيز التعاون والتكامل بين الجهات الوطنية بوصفها شريكاً أساسياً لدعم الابتكارات والإبداعات ونمو الاستثمارات، بما يحقق المواءمة والتكامل بينها وبين المنظومات الاقتصادية التنموية الأخرى، وتعزيز قدرة المملكة على توليد أصول ملكية فكرية ذات قيمة اقتصادية واجتماعية.

"فيتش" ترفع تصنيفها الائتماني للمملكة إلى A+ مع نظرة مستقبلية مستقرة

رفعت وكالة فيتش (Fitch) تصنيفها الائتماني للمملكة إلى A+ مع نظرة مستقبلية مستقرة، وأوضحت الوكالة في تقريرها أن رفع التصنيف الائتماني للمملكة جاء انعكاساً لقوتها المالية وحجم أصولها السيادية المنعكس في إجمالي احتياطاتها الأجنبية المقارنة بمتوسط 'AA'، ونسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي أقل من نصف متوسط 'A'. وافترضت الوكالة استمرار المملكة في الإصلاحات المالية والاقتصادية والحوكمة، كما أشارت إلى قوة احتياطياتها الخارجية، حيث تتمتع بأحد أعلى نسب تغطية الاحتياطات بين الجهات السيادية المصنفة من وكالة فيتش.

وأشارت الوكالة إلى أن القرارات الاستراتيجية للحكومة توازن بين تمكين مشاريع الرؤية 2030 والاستجابة لارتفاع التضخم بحصافة مالية. كما توقعت الوكالة في تقريرها نمو القطاع الخاص غير النفطي بمعدل يصل إلى 5٪ في عام 2023م، واستمرار نموه بمعدل 4٪. خلال الفترة من 2024م إلى 2025م.

وأكد عدد من الاقتصاديين في تصريحات صحفية نشرتها وسائل إعلام محلية، أن تقرير وكالة فيتش (Fitch) الصادر مؤخرا يتوافق في إيجابيته مع النظرة العامة لدى مختلف وكالات التصنيف والمراكز والهيئات الدولية حيال الاقتصاد السعودي، كما أنه يعكس النجاح الكبير المتحقق في أعمال الإصلاح الهيكلية التنظيمية والاقتصادية التي باشرتها المملكة تحت مظلة رؤية 2030 ويؤكد جدوى تبنيها للسياسات المالية الملائمة للمحافظة على الاستدامة المالية وتوسعها في خطط تنويع الاقتصاد عبر تفعيل عموم الأنشطة والقطاعات وعدم الاعتماد على النفط كمصدر دخل وحيد.

المركز الوطني للتخصيص
NATIONAL CENTER FOR PRIVATIZATION & PPP

"الوطني للتخصيص" ينشر 200 مـشروع شـراكـة للبنى التحتية والمجتمعية

نشر المركز الوطني للتخصيص وبالتعاون مع القطاعات المستهدفة بالتخصيص، سلسلة مشاريع التخصيص المكونة من 200 مشروع معتمدة في عدد من القطاعات المستهدفة بالتخصيص، ويأتي نشر هذه السلسلة من المشاريع بهدف إتاحة الفرصة للمستثمرين المحليين والدوليين للتعرف على مشاريع التخصيص بالمملكة وطبيعتها قبل فترة كافية من طرحها رسميا للسوق، مما يعزز من قدراتهم في الاستعداد المسبق والتحضير الجيد، ويضمن كفاءة الطرح للمشاريع ومخرجاتها.

وأكد معالي وزير المالية رئيس مجلس إدارة المركز الوطني للتخصيص الأستاذ محمد بن عبد الله الجدعان، أن نشر هذه المشاريع يمثل فرصا واعدة للمستثمرين المحليين والدوليين ضمن رؤية السعودية 2030، التي تعنى بتعزيز الاستثمار في الاقتصاد الوطني وخلق الفرص الاستثمارية الجاذبة للقطاع الخاص وزيادة إسهامه في الناتج المحلي، مما يعزز من قيمة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ويسهم في جذب استثمارات دولية جديدة، داعيا في الوقت نفسه القطاع الخاص المحلي للاستفادة من الفرص المعلن عنها.

بدوره أوضح الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للتخصيص الأستاذ مهند بن أحمد باسودان، أن تفاصيل سلسلة مشاريع التخصيص لكل قطاع ستكون متاحة أمام المستثمرين والمهتمين بشكل تسلسلي ومستمر عبر الموقع الإلكتروني للمركز والقطاع المعني ووزارة الاستثمار، التي تلعب دور الشريك والممكن في عملية تسويق وجذب المستثمرين للفرص المطروحة، لافتا إلى أنه تم في هذه المرحلة نشر معلومات ما يقارب 140 مشروعا، وسيتم نشر تفاصيل بقية المشاريع خلال الفترة القادمة، مبينا أن سلسلة المشاريع الحالية تأتي كثمرة جهود منظمة ومتراكمة قامت بها منظومة التخصيص مع القطاعات لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

برغم الاضطرابات العالمية..

نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد السعودي 8.6%

يواجه الاقتصاد العالمي واحدة من أكثر الفترات اضطرابًا في التاريخ الحديث، في ظل تصاعد احتمال حدوث ركود اقتصادي عالمي، وفقًا لتقريرٍ جديد صادر عن وزارة الاقتصاد والتخطيط في المملكة العربية السعودية، ويكتسب هذا التقلب زخمًا مستمراً، مما يخلق ضغطًا على الأسواق العالمية مثل الصين والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

وعلى الرغم من توقعات تباطؤ النمو الاقتصادي عالميا، فقد سجلت المملكة نموًّا في ناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 8.6% في الربع الثالث من عام 2022، مقارنة بالفترة نفسها من العام 2021، وذلك تزامناً مع اعتدال معدّل التضخم عند نسبة 2.9%، وهي من بين أدنى المعدلات بين دول مجموعة العشرين.

جاء ذلك وفقًا للنسخة الجديدة للتقريرٍ الاقتصادي الصادر عن وزارة الاقتصاد والتخطيط، والذي تنشره بشكل ربعي لتقديم تحديثات منتظمة ودقيقة ومفصلة عن أداء كل من الاقتصاد العالمي واقتصاد المملكة، وعلى الصعيد المحلي، فقد توسع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي بنسبة 5.6% عقب ستة أرباع متتالية. وكان قطاع التصنيع وتجارة الجملة وتجارة التجزئة والمطاعم والفنادق والبناء والنقل من بين المساهمين الرئيسيين في نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للمملكة في الربع الثالث من عام 2022.

وعلى الرغم من الاختناقات المستمرة في سلاسل التوريد التي تعوق التجارة العالمية، فقد ارتفع الميزان التجاري للمملكة إلى 72.7 مليار ريال سعودي في شهر أغسطس من عام 2022، بنسبة نمو قدرها 87% على أساس سنوي. وزادت الصادرات إلى الصين واليابان والولايات المتحدة، في حين ضاعفت الهند وكوريا الجنوبية وارداتها من البضائع السعودية على أساس سنوي مع تعزيز المملكة لدورها الحيوي على الساحة الدولية.

ويهدف هذا التقرير إلى تقديم نظرة عامة وشاملة عن الاقتصاد من خلال تغطية ثماني فئات هي: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والسياسة النقدية، والتدابير المالية، والتنويع الاقتصادي، والأسواق المالية، والأسر، والاستثمار والتجارة، وأسواق العمل. حيث تُستقى البيانات من مصادر حكومية متنوعة، من أبرزها الهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي السعودي ووزارة المالية، بالإضافة إلى المؤسسات الدولية.

200% نمو شراكات برنامج البناء المستدام خلال 2022

البناء المستدام
Sustainable Building

سجّلَ برنامج البناء المستدام نموًا ملحوظًا في عدد شراكات خدمة تقييم الاستدامة خلال عام 2022 بنحو 200% مقارنةً بالعام 2021، حيث بلغت أعداد الشراكات الصادرة 9 شراكات بمساحةٍ تتجاوز 19 مليون م2، تنوعت ما بين مجتمعات الأحياء ومبان سكنية وتجارية.

وأوضح البرنامج أن خدمة "تقييم الاستدامة" تقيس مدى استدامة المباني عبر تحقيقها لمتطلبات الاستدامة وتحسين جودة الحياة داخل المباني، وتقليل أضرار مخلفات البناء على البيئة والرفع من الكفاءة التشغيلية والتقليل من الانبعاثات، كما أنها ترفع كفاءة استهلاك الطاقة والمياه، وتحسين إدارة وتشغيل المباني، وتحسين جودة المعيشة الداخلية، والحد من التلوث البيئي، وتدوير النفايات المنزلية، ويمكن الحصول على شهادة "الاستدامة" بعد الالتزام بمعايير بيئية وفق مواصفات ومقاييس عالمية، وذلك في إطار تعزيز استدامة السوق العقاري ورفع كفاءته وفقًا لمستهدفات برنامج الإسكان، أحد برامج رؤية المملكة 2030.

ويقدم "مستدام"، خدمة فحص جودة تنفيذ البناء التي تستهدف المستفيد المقبل على البناء، سواء كان فرداً أو مطورًا عقاريًا، إذ تتيح الخدمة تحقق المستفيد من جودة وسلامة عمليات البناء عبر آلية للفحص من قبل مهندسين فاحصين معتمدين، حيث تحصل الوحدة السكنية على شهادة جودة البناء بعد اكتمال بنائها وتجاوز مراحل الفحص بنجاح، كما يُقدم البرنامج، خدمة فحص المباني الجاهزة التي تمكن المستفيد الراغب بشراء أو استئجار عقار من التحقق من جودته وسلامته، وذلك عبر آلية الفحص البصري من قبل مهندسين معتمدين للكشف عن العيوب الظاهرة في المباني الجاهزة، وبموجب هذا الفحص يتم إصدار تقرير لحالة الوحدة السكنية، إضافةً إلى خدمة فحص جودة التزام المقاولين بالتصنيف التي تقدم تقارير عن مدى التزام المقاول بمعايير الجودة والسلامة والمحافظة على المشهد الحضري، وتسهم في تصنيف المقاولين للحصول على مشاريع نوعية، ويتضمن التقرير التأكد من متطلبات السلامة وحماية الموقع، وسلامة البيئة، والصحة المهنية.

83% نسبة نمو مستثمري الجـــــولات الاســـتثمـــارية

منشآت
monsha'at
الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
Small & Medium Enterprises General Authority

أصدرت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) تقريراً استعرضت خلاله أبرز الإنجازات التي عملت عليها خلال عام 2022.

وتضمن التقرير حزمة المبادرات والخدمات التي قدمتها الهيئة خلال عام 2022، والتي أسهمت في نمو وازدهار قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الابتكار لتطوير مجالات العلوم والتقنية والمنتجات القائمة عليها، إلى جانب رفع قدرات رواد ورائدات الأعمال المبتكرين والموهوبين المتميزين في المجالات العلمية والتقنية والإنتاج الفكري.

وأشار التقرير إلى أن نسبة نمو المستثمرين المشاركين في جولات استثمارية لصالح شركات سعودية ناشئة بلغت 83% حتى نهاية الربع الثالث من العام 2022، مقارنة بنفس الفترة من العام قبل الماضي، كما حققت نسبة سهولة بدء الأعمال 93.5% مما جعل المملكة في صدارة ترتيب مؤشر سهولة البدء في عمل تجاري حسب تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال لعام 2021/ 2022م.

ووفق التقرير، فقد تخطى عدد المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حتى نهاية الربع الثالث من العام 2022م حاجز 970 ألف منشأة؛ فيما بلغ حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة لتلك المنشآت من قِبَل البنوك وشركات التمويل حتى نهاية الربع الثاني من العام 221 مليار ريال؛ في حين بلغ إجمالي المبالغ المصروفة في مبادرة الإقراض غير المباشر للربع الثالث 2.85 مليار ريال استفادت منها 2500 منشأة، مع بلوغ نسبة نمو مبالغ التمويل 29% مقارنة بنفس الفترة من العام 2021م.

وكشف التقرير، أن الضمانات المالية لقنوات التمويل والمقدمة من برنامج "كفالة" وصلت حتى نهاية الربع الثالث من عام 2022م 71.3 مليار ريال، في حين بلغ إجمالي محافظ التمويل في الامتياز التجاري أكثر من 1.7 مليار ريال.

ولفت التقرير إلى أن إجمالي المنشآت المستفيدة من بوابة التمويل خلال نفس الربع بلغ 3762 منشأة، إلى جانب تأهيل 1880 في خدمة "جدير"، في الوقت الذي استفاد فيه نحو 26 ألف ريادي من تطبيق "نوافذ" منشآت بنهاية الربع الثالث.

ونوّه التقرير إلى استفادة أكثر من 20 ألف متدرب ومتدربة من أكاديميات منشآت الإلكترونية، و48 ألف منشأة من منصة "مزايا". كما سلط التقرير الضوء على تنظيم "منشآت" خلال العام 2022م للمؤتمر العالمي لريادة الأعمال، والذي بلغت خلاله قيمة الاتفاقات والشراكات الموقعة -بحضور أبرز قادة الاقتصاد والاستثمار عالميًّا من 180 دولة وحضور أكثر من 9300 شخص- أكثر من 50 مليار ريال.

وشملت منجزات الهيئة كذلك طرح 3 شركات في السوق الموازي، ودعم أكثر من 130 منشأة متسارعة النمو ضمن برنامج طموح "إيليت" للمنشآت متسارعة النمو؛ والوصول إلى أكثر من 37 شركة ناشئة تبنّت تقنيات صاعدة للذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والأمن السيبراني، وعلوم تحليل البيانات.

وتعمل "منشآت" باستمرار على تصميم برامج وخدمات ومبادرات متخصصة تلبي احتياجات المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بجميع مراحلها وأنشطتها الاقتصادية، وأخرى تحفز ثقافة ريادة الأعمال، وتدعم رواد الأعمال الطموحين لتحقيق زيادة في معدلات تأسيس الشركات الجديدة.

جائزة أفضل مشروع تحوّل لعام 2022..
تحصدها هيئة الزكاة والضريبــة والجمـارك

حققت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك جائزة أفضل مشروع تحوّل لعام 2022م، المقدمة من معهد إدارة المشاريع - فرع المملكة العربية السعودية، وذلك عن مشروع "التشغيل العاجل لمنفذ الربع الخالي"، الرابط بين المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان الشقيقة، والذي تم إنجازه في غضون 57 يومًا، بعد صدور التوجيهات الكريمة من قيادتي البلدين الشقيقين بالإسراع في افتتاح الطريق البري المباشر والمنفذ الحدودي بين البلدين.

جاء ذلك خلال انعقاد قمة مكاتب إدارة المشاريع PMO Summit والتي أقيمت بالتزامن مع الحفل السنوي لجوائز مكاتب إدارة المشاريع العالمية لعام 2022، الذي جرى تنظيمه بالتعاون مع منظمة التحالف العالمي لمكاتب إدارة المشاريع بهدف الدعم والاحتفاء بالمؤسسات المبدعة، وإبراز أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، بمشاركة كبار المتحدثين لمناقشة قضايا إدارة المشروعات والتحديات التي تواجه هذا المجال.

3 منجزات صناعية خليجية خلال رئاسة المملكة للدورة الـ 42 لمجلس التعاون

حققت وزارة الصناعة والثروة المعدنية ثلاثة إنجازات نوعية في الملف الصناعي خلال فترة رئاسة المملكة للدورة الثانية والأربعين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتمثل الإنجاز الأول في اعتماد المجلس الأعلى لقانون "نظام" التنظيم الصناعي الموحد لدول مجلس التعاون؛ بهدف تحفيز الابتكار وتبنّي التكنولوجيا المتطورة وتوطينها في دول المجلس، بالإضافة إلى تشجيع استخدام الآلات والمعدات المرشدة للطاقة في عمليات التصنيع، كما يهدف التنظيم الصناعي الموحد إلى تحديث وتطوير تقنيات التصنيع ومواكبة الثورة الصناعية الرابعة واستخدام تقنياتها المتطورة.

فيما تمثل الإنجاز الثاني في مباركة المجلس الأعلى مبادرة مصانع المستقبل واعتمادها بصفة استرشادية من الدول الأعضاء، وتهدف المبادرة إلى تحويل اعتماد المصانع من العمالة الكثيفة ومنخفضة المهارة إلى الأتمتة وتطبيق الحلول والممارسات الصناعية المتقدمة، كما تهدف إلى رفع إنتاجية وكفاءة التشغيل للمصانع الخليجية، وتعزيز ربحية المصانع عبر دعمها التحول نحو الأتمتة، وتبدأ رحلة التحول نحو الأتمتة في مبادرة مصانع المستقبل من التقييم الذاتي للمصانع، ثم المُدقق مرورًا بتطوير خطة التحول والحوافز، وانتهاءً بالتنفيذ.

في حين تمثل الإنجاز الثالث في اعتماد وزراء الصناعة بدول مجلس التعاون الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية خلال اجتماعهم رقم 49 للجنة التعاون الصناعي، الذي عقد بالرياض في 19 أكتوبر 2022م، وقد رُسمت هذه الأهداف كأولويات صناعية على المستويين الوطني والخليجي يُستهدف تحقيقها خلال فترة رئاسة المملكة للدورة.

وتهدف الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية إلى بناء صناعات خليجية متنوعة ذات قيمة مضافة عالية، تتكامل خليجيًا وتنافس عالميًا، وتسهم الاستراتيجية في زيادة العمل المؤسسي الخليجي المشترك عن طريق زيادة الروابط الصناعية المشتركة بين دول المجلس، إضافةً إلى رفع القيمة المضافة من الصناعات التحويلية الخليجية، ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي الخليجي إلى المستويات العالمية، كما أسهمت الاستراتيجية في زيادة مشاركة القطاع الخاص في القطاع الصناعي الخليجي عن طريق دعم وتطوير المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، إضافةً إلى زيادة سرعة تحول المنشآت الصناعية الخليجية إلى تطبيقات وأدوات الثورة الصناعية الرابعة، وتبني منهجيات الاستدامة في القطاع الصناعي الخليجي.

"هيئة الأوقاف"
تقرّ لائحة إنشاء المحافظ الاستثمارية الوقفية

أقرت الهيئة العامة للأوقاف لائحة إنشاء المحافظ الاستثمارية الوقفية، وذلك بهدف تنظيم إنشاء المحافظ الاستثمارية الوقفية وإدارتها وما يتصل بها من تصرفات، حيث تشرف الهيئة بموجب اللائحة على كافة الإجراءات المتعلقة بها، بما في ذلك الحسابات التي يكون لمؤسسة السوق المالية سلطة تقديرية في إدارتها، وتحوي اللائحة 13 مادة تتضمن، آلية إنشاء المحفظة وتحديد صلاحيات الواقف، واتفاقية الإدارة المنظمة لإدارة المحفظة الاستثمارية الوقفية الخاصة، إضافة إلى عمليات الإفصاح والتغييرات الجوهرية التي قد تطرأ عليها وضوابط إنهائها، والإجراءات المتبعة في حالات التعدي عليها أو الإضرار بها.

وحددت اللائحة 3 خطوات لإنشاء المحفظة الاستثمارية الوقفية والخاصة وتسجيلها لدى الأوقاف، تبدأ بتقديم طلب تسجيل محفظة استثمارية وقفية لدى الهيئة، ومن ثم تقوم الهيئة بدراسة الطلب وإصدار قرارها خلال 10 أيام عمل بالموافقة على التسجيل أو بالموافقة المشروطة أو الرفض مع بيان الأسباب، وكذلك تزويد الهيئة من قبل مقدم الطلب بالنسخة النهائية لاتفاقية الإدارة بعد فتح المحفظة الاستثمارية الوقفية الخاصة خلال 10 أيام عمل من تاريخ الاتفاقية.

وبموجب اللائحة يكون الواقف أو الناظر صاحب الصلاحية في تعيين مدير المحفظة الاستثمارية الوقفية الخاصة وعزله، ومن خلال اتفاقية الإدارة المنظمة لإدارة المحفظة الاستثمارية الوقفية الخاصة يتم تحديد استراتيجية الاستثمار وسياسته وطبيعة الاستثمارات والأصول التي تستثمر فيها المحفظة الاستثمارية الوقفية الخاصة، ومستوى المخاطر التي تتعرض لها، وكذلك آليات توزيع العوائد وإعادة استثمارها، وحددت اللائحة شروط الإفصاح التي يجب أن يلتزم بها الواقف أو الناظر والتي تشمل تزويد الهيئة بأي معلومات تطلبها بشأن المحفظة الاستثمارية الوقفية، أو عملياتها، أو أدائها، أو أصولها، خلال مدة أقصاها 10 أيام عمل من تاريخ الطلب، وإشعار الهيئة عند حدوث أي تغيير جوهري خلال 5 أيام عمل من تاريخ حدوثه، وتزويد الهيئة بكشف حساب للمحفظة بشكل سنوي أو عند طلبه.

وتُلزم اللائحة الواقف أو الناظر بإشعار الهيئة عند إنهاء المحفظة أو حدوث أي تغيير جوهري قد يرد عليها مثل التغيرات التي تطرأ على اتفاقية الإدارة والتعاقد من المؤسسات المالية، وذلك دون الإخلال بالأنظمة واللوائح أو التعليمات السارية، وفي حال إنهاء المحفظة يجب الحصول على موافقة الهيئة قبل إنهائها مع إيضاح مبررات ذلك متضمنة مآل الأصول بعد إنهائها وذلك خلال مدة لا تزيد عن عشرة أيام عمل، كما حددت اللائحة الإجراءات التي تتخذها الهيئة العامة للأوقاف في حالات التعدي على المحفظة الاستثمارية الوقفية أو الإضرار بها، والتي يحق للهيئة بموجبها وبالتنسيق مع هيئة السوق المالية اتخاذ ما يلزم لإنفاذ أي من الإجراءات المنصوص عليها في نظام الهيئة، وقرار مجلس الوزراء 286 وتاريخ 1442/5/21هـ والأنظمة واللوائح والتعليمات ذات الصلة.

39% نسبة نمو أعداد الجمعيات المعتمدة ببرنامج "مُلّاك" في 2022

أعلن برنامج "مُلّاك" عن تسجيله نمواً ملحوظاً في أعداد الجمعيات المعتمدة بنسبة 39% خلال العام 2022 مقارنة بالفترة نفسها من العام 2021 بما يتجاوز 504 جمعيات في الربع الأخير من العام، في حين زادت الجمعيات المفعلة خلال العام الماضي بتفعيل 1154 جمعية خلال الربع الأخير من العام، مؤكداً إقبال مُلّاك وساكني الوحدات ذات الملكية المشتركة على تأسيس الجمعيات واعتمادها وتفعيل أدوارها وممارسة أعمالها.

يأتي ذلك انعكاساً للجهود المبذولة للارتقاء بمستوى القطاع العقاري، ونشر ثقافة التعايش المشترك، وحفظ حقوق مُلّاك وشاغلي الوحدات العقارية ذات الملكية المشتركة، لرفع كفاءة السوق، ورفع نسب التملك وفق مستهدفات برنامج الإسكان أحد برامج رؤية المملكة 2030، وأوضح البرنامج أن التزايد في أعداد الجمعيات المُعتمدة التي لها نظام أساسي من الهيئة العامة للعقار للاسترشاد فيما يخص أمور الجمعية، وتوزيع الأدوار بين الأعضاء، وتحديد رئيس للجمعية ليقوم بالمهام الموكلة إليه؛ جاء ضمن إطار تسهيل إجراءات تسجيل مُلّاك العقارات المشتركة لوحداتهم وتفعيلها واعتمادها إلكترونياً، إضافةً إلى معالجة التحديات التي تواجه بعض الجمعيات، ما انعكس على إقبال ساكني الوحدات ذات الملكية المشتركة على تأسيس الجمعيات الجديدة واعتمادها من قبل البرنامج.

وأكد مدير برنامج "مُلّاك" الأستاذ عبدالرحمن الريس، أن إجمالي الجمعيات المعتمدة منذ إطلاق البرنامج بلغ ما يقارب 9 آلاف جمعية، كما تم تفعيل أكثر من 4 آلاف جمعية، موضحاً أن جمعيات المُلّاك لمشاريع البيع على الخارطة والتي تتطلب الحصول على الموافقات اللازمة لتأسيس الجمعيات وتعيين المطور العقاري رئيساً للجمعية، سجّلت 879 جمعية معتمدة، بينما تم تفعيل 783 جمعية وذلك خلال عام 2022، وأضاف أنه في إطار دعم وتمكين الجمعيات وتيسير تفعيلها، فيما يتعلق بالترشيح والتصويت على مدير العقار واقتراح مبالغ الاشتراكات، سهل برنامج "ملاك" إجراء تفعيل الجمعيات المتعثرة التي يواجه أعضاؤها صعوبة في تفعيلها؛ باقتراح مبالغ الاشتراكات للجمعية، واقتراح مدير العقار؛ وذلك لتفعيل الجمعية ودعمها لممارسة أعمالها بجودة عالية، ما يسهم في حفظ حقوق الملاك ويخلق بيئة تعايش مستدامة، حيث يُمكن للملاك التصويت على تغيير مبلغ الاشتراكات حسب احتياج العقار، وإعادة انتخاب مدير العقار وذلك بالتنسيق مع رئيس الجمعية للدعوة لجمعية عامة يصوت فيها الملاك على القرارات.

الاقتصـــاد السعودي وميزانيـة 2023

أحمد الشهري
كاتب اقتصادي

على رغم ما يعيشه المشهد الاقتصادي العالمي من حالة عدم يقين، إلا أن الاقتصاد السعودي في 2022 قفز لمستويات جديدة، متجاوزا كل التحديات، ومحققا نمواً تفوق به على الدول المتقدمة والصاعدة والنامية، كما أن صناع السياسات الاقتصادية والمالية نجحوا في تخفيف آثار أسعار الوقود والغذاء على الصعيد المحلي، دون أن تتخلى المملكة عن منهجها الإصلاحي للمالية العامة حتى مع تحسن عوائد النفط، بل انتقلت وزارة المالية إلى المرحلة الثانية، مرحلة الاستدامة ضمن مستهدفات المالية العامة للمحافظة على مشهد اقتصادي مستقر ومن خلال سياسات تعتمد على إنفاق استراتيجي يدعم التغير الهيكلي ومالية متوازنة ومستدامة بعيدة عن أي صدمات اقتصادية مؤثرة عبر أسقف إنفاق أكثر استقرارا ودعم استدامة الإيرادات غير النفطية.

وفي الوقت الذي تراجعت فيه توقعات النمو الاقتصادي العالمي إلى 3.2 % لعام 2022 لارتفاع معدلات التضخم والمدفوع أساسا بصعود أسعار الطاقة والغذاء ووصولها لمستويات غير مسبوقة، فإن التضخم في المملكة لم يتخط حاجز 3.1% على أساس شهري، و2.% على أساس سنوي لعام 2022 وفق التقديرات الأخيرة، أما على المستوى العالمي فتشير التوقعات إلى ارتفاع معدل التضخم إلى 8.8% لعام 2022.

وكان للتدابير والسياسات المالية والاقتصادية التي اتخذتها المملكة دور جوهري في السيطرة على التضخم الذي أثر في دول العالم في 2022 من خلال اعتمادها على سياسة وضع سقف لأسعار الوقود وسياسة الدعم المالي المباشر للمواطنين عبر الضمان الاجتماعي للأسر الفقيرة وحساب المواطن لتقليص آثار التضخم على جميع المواطنين المؤهلين، إضافة إلى سياسات أخرى مثل زيادة المخزونات الاستراتيجية للمواد الأساسية وتطبيق سياسات تحوط سلعي وهي منهجية مبتكرة إلى حد كبير، أي ضمان تعويض الشركات عن فرق الأسعار للسلع الأساسية عند تأمين الأسواق بالكميات التي تضمن الوفرة الدائمة للسلع.

وارتفع أداء اقتصاد المملكة نتيجة لصعود أسعار النفط العالمية، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي للأنشطة النفطية 19% منذ بداية العام حتى نهاية الربع الثالث، إضافة إلى نمو ملحوظ في معدل الناتج المحلي الحقيقي للأنشطة غير النفطية 5.8% للفترة نفسها، على الرغم من حالة عدم اليقين التي يعيشها الاقتصاد العالمي والمخاطر المتنوعة والأحداث الجيوسياسية المؤثرة في النمو الاقتصادي.

ومنذ 2016 والإصلاحات المالية تتوالى بطريقة متسقة وشفافة وواضحة لتحقيق الاستقرار المالي وتقليص صدمات أسعار النفط على اقتصاد المملكة وميزانية الدولة من خلال التخلي عن السياسة القديمة التي كانت تقوم على خفض الإنفاق الشامل عند تدني أسعار النفط والانتقال إلى مزيج من سياسات مالية واقتصادية كلية لتحييد تذبذب أسعار النفط عن الاقتصاد، وبالتالي الحد من تذبذب النمو الاقتصادي الناتج من حركة أسعار النفط.

وتواصل المملكة المحافظة على زخم الإصلاحات على الرغم من تحسن أسعار النفط، وهناك فرص لتنامي الفوائض المالية للعام الحالي والعامين المقبلين عند السيناريو الأفضل للدول النفطية وأسعار النفط المستقبلية، خصوصاً بعد أن حققت ميزانية 2022 فائضا ماليا قدره 102 مليار ريال يمثل 2.6% من الناتج المحلي، وقدرت موازنة 2023 بلوغ الإيرادات 1130 مليار ريال، والنفقات 1114 مليار ريال، وبفائض مقدر في حدود 16 مليار ريال، وبمستوى دين عام 951 مليار ريال حتى نهاية 2023، وهو يمثل 24.9 % من الناتج المحلي.

"جـولـــــة السعوديـــة"

صيغة الشمري

كاتبة اقتصادية

خبيرة اتصال مؤسسي متخصصة بالإعلام المصرفي والتثقيف المالي

لـن نتفاجـأ حيـن تتحـول المملكـة لمحـور ومحـرك الاقتصـاد العالمـي، وهـذا مـا أشـارت إليه القمـم السـعودية الخليجيـة العربيـة الصينيـة التـي اسـتضافتها الريـاض والتي ستشـكّل حتماً نقطـة تحـول تاريخـي فـي مكانـة وأهميـة ومركزيـة القرار السـعودي.

تهتـم الـدول عـادة بوضـع خارطة اسـتثمارية لتشـجيع المسـتثمرين الأجانـب والمحلييـن علـى إقامـة مشـاريعهم فـي مناطـق تتمتـع بمزايـا اسـتثمارية دون غيرهـا مـن المناطـق، لكـن وزارة الماليـة السـعودية ذهبـت أبعـد من ذلك حيـن نظمـت "جولـة السـعودية"، مصطحبـة المسـتثمرين الدولييـن للاطـلاع بـأم أعينهـم علـى المشـاريع الكبـرى المرتبطـة برؤية المملكـة 2030 وعلـى الفـرص الاسـتثمارية الضخمة في محطات الجولـة التـي شـملت لهـذا العـام جـدة ومدينـة الملـك عبدالله الاقتصادية وميناء الملك عبدالله والعـلا ومشـروع البحـر الأحمـر، بالإضافـة للعاصمـة الرياض ممثلة فـي مركـز الملـك عبدالله المالي وبوابـة الدرعيـة.

هـذه الخطـوة وهـذا الجهـد الاسـتثنائيان لـوزارة الماليـة يسـهمان فـي جـذب الاسـتثمار الحقيقـي والجـاد الـذي يثـري الاقتصـاد الوطنـي، بعيـداً عـن التشـجيع الإنشـائي الـذي قـد يدفع المسـتثمرين للتردد انطلاقاً مـن قاعـدة "رأس المـال جبـان".

مـن جانـب آخـر، فـإن اصطحـاب الإعـلام للاطـلاع علـى سـير العمـل فـي المشـاريع الكبـرى يبعـث رسـائل طمأنينـة للداخـل والخـارج بـأن رؤيـة 2030 تسـير وفـق المخطـط لـه، رغـم كل مـا يحيـط بنا من تحديـات عالمية بعد جائحـة كورونـا، والحـرب الروسـية الأوكرانيـة وإعـادة تموضـع الاقتصـاد العالمـي، والرسـالة الأهـم للمسـتثمرين مفادهـا أنـه ثمـة خيـار آمـن فـي الجانـب الآخر مـن العالـم، يمكنهـم الاطمئنـان علـى أموالهـم فيـه دون قلـق أو خوف مـن التحـولات والإرهاصات التي تعصـف بالاقتصـاد العالمي.

وبهـذا النسـق، لـن نتفاجـأ حيـن تتحـول المملكـة لمحـور ومحـرك الاقتصـاد العالمـي، وهـذا مـا أشـارت إليـه القمـم السـعودية الخليجيـة العربيـة الصينيـة التـي اسـتضافتها الريـاض والتـي ستشـكّل حتماً نقطة تحول تاريخي فـي مكانة وأهميـة ومركزية القرار السـعودي.

يبقـى أن أشـير إلـى أن "جولـة السـعودية" امتـازت هـذا العـام بالتنـوّع الـذي حملتـه محطاتهـا مثـل الابتـكار والريـادة والتعليـم والموانـئ والخدمـات اللوجسـتية والصناعـة المحليـة والتـراث الوطنـي، والحقيقـة أنهـا محطات مدهشـة للسـعوديين قبـل غيرهـم، فنحـن نكتشـف وجهـاً آخـر لبلادنـا، وأتمنى أن تتبـع وزارة التعليـم خطـى وزارة الماليـة بـأن تنظـم جولات مماثلـة للطلبة في المـدارس والجامعـات، فمـن حـق هـذا الجيـل علينـا أن نجعلـه يفتخر بوطنـه ويعـرف حجمـه الحقيقـي وقدرتـه علـى إبهـار العالـم، بـل وقيادتـه.

Maziah

مركز التواصل والمعرفة المالية
Comm. & Financial Knowledge Center